أبو جمعة الماغوسي (ت ١٠١٦هـ)
نحويا
من خلال كتابه إيضاح المبهم

دكتورة

سماسم بسيوني مطر

أستاذ اللغويات المساعد في كلية الدراسات
الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ

أبو جمعة الماغوسي (ت ١٠١٦هـ) نحويا من خلال كتابه إيضاح المبهم

سماسم بسيوني مطر
أستاذ مساعد ، قسم اللغويات ، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ ، جامعة الأزهر، مصر.
البريد الإلكتروني: Smasem22@azhar.edu.eg

ملخص البحث

برهنت بعض مؤلفات الماغوسي عن حبه للأدب واهتمامه بعلوم العربية كالنحو والصرف والبلاغة والعروض وعلم اللغة وعلم القراءات، وبين هذه الأصناف المتعددة من المعارف اللغوية كانت تبدو شخصية الماغوسي النحوية شخصية واثقة، تعتمد على موروث ثقافي جيد، كما عكست توجيهاته الإعرابية وأدلته النحوية التي اعتمد عليها في إثبات اختياراته وتسجيل اعتراضاته، ناهيك عن قدرته العقلية على التحليل والمناقشة، وانتقاده بعض التعليلات النحوية، وهو ما يبدو واضحا في كتابه (إيضاح المبهم) .

وعلى الرغم من هذا التمكن في الوقوف مع القاعدة النحوية، لم يتناول أحد من الباحثين هذه الشخصية بالدراسة النحوية، مما دفعني إلى تقديم هذه الدراسة التي تسلط الضوء على الفكر النحوي، والتوجيه الإعرابي عند أبي جمعة الماغوسي من خلال كتابه (إيضاح المبهم).

وكان من أهم النتائج التي توصل إليها البحث ما أوحى به شرحه لأبيات اللامية من فكر نحوي ثاقب، ونظر بعيد في توجيهاته الإعرابية، فضلا عن ثقته في اختياراته النحوية، وجرأته في ردوده واعتراضاته، واهتمامه بجانب المعنى إلى جانب الصنعة في توجيهاته الإعرابية لأبيات اللامية .

الكلمات المفتاحية: الماغوسي . ايضاح المبهم

Abu Jumaa Al-Magusi (d.1016 AH) grammatically through his book Ihidah Al-Moghousi

Semsem Basyouni Matar
Assistant Professor, Department of Linguistics, College of Islamic and Arabic Studies for Girls, Kafr El-Sheikh, Al-Azhar University, Egypt.
Email: Smasem22@azhar.edu.eg

Abstract: Some of the books of Magusi demonstrated his love for literature and his interest in Arabic sciences such as al naḥw (syntax), al-sarf (morphology) al-balāghah (rhetoric), the science of ‘Arud and overall the science of arabic readings and arabic language

.Magusi confident grammarian background seems to evolve from this broad linguistic knowledge which is based on a good cultural heritage.This was reflected by his use of empirical grammatical evidence including i rab to demonstrate the relevance of the evidence to the goals of generative grammar and construct his various debates. In addition he has a trained analytical mind and a strong judicial and critical temperament which is apparent in his book (Idah Almobham).

Interestingly, researches did not explore fully this distinguished personality through a grammatical study .

Therefore, I decided to take this initiative using his book (Idah Almobham). The book sheds light on the various grammatical aspects of this renowned linguist, especially his explanation of the verses of Lamaism through a very powerful and in depth knowledge of the rules of nahw and a skilful utilisation of various arabic language tools. It is not surprising that he was able to use strong debates and relevant objections to demonstrate his valuable opinions

key words:

Magusi - clarification of the ambiguous

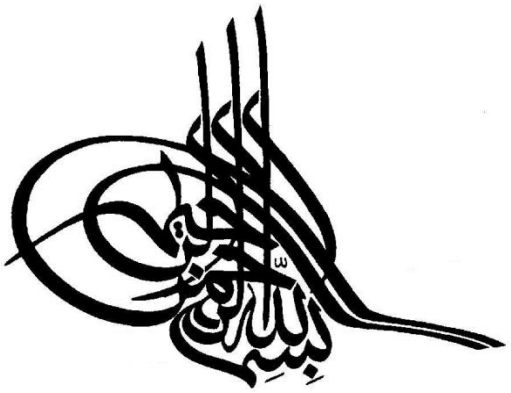

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنْ الْمُسْلِمِينَ﴾

صدق الله العظيم

جزء الآية ١٥ من سورة الأحقاف

مُقَدِّمَة

برهنت بعض مؤلفات الماغوسي عن حبه للأدب واهتمامه بعلوم العربية كالنحو والصرف والبلاغة والعروض وعلم اللغة وعلم القراءات، وبين هذه الأصناف المتعددة من المعارف اللغوية كانت تبدو شخصية الماغوسي النحوية شخصية واثقة، تعتمد على موروث ثقافي جيد، كما عكست توجيهاته الإعرابية وأدلته النحوية التي اعتمد عليها في إثبات اختياراته وتسجيل اعتراضاته، ناهيك عن قدرته العقلية على التحليل والمناقشة، وانتقاده بعض التعليلات النحوية، وهو ما يبدو واضحا في كتابه (إيضاح المبهم) .

وعلى الرغم من هذا التمكن في الوقوف مع القاعدة النحوية، لم يتناول أحد من الباحثين هذه الشخصية بالدراسة النحوية، وإن استوفت مقدمة المحقق كل ما يتعلق بحياته وتاريخه، مما دفعني إلى تقديم هذه الدراسة التي تسلط الضوء على الفكر النحوي، والتوجيه الإعرابي عند أبي جمعة الماغوسي من خلال كتابه (إيضاح المبهم).

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يخرج في مبحثين، يسبقهما مقدمة وتمهيد، وتعقبهما خاتمة وفهرسان:

أما التمهيد وعنوانه (أبو جمعه وكتابه إيضاح المبهم)، فقد اشتمل على تعريف موجز بأبي جمعه، من حيث اسمه، ونسبه، ومصنفاته، ووفاته، ثم كان الحديث عن تأثره بمن سبقه، ومنهجه في الكتاب .

وأما المبحث الأول وعنوانه (الفكر النحوي عند أبي جمعة) فقد تناولت فيه التمثيل بأبيات اللامية، وتطبيق الخلافات النحوية حولها، وأدلة النحو عند أبي جمعة واختياراته واعتراضاته.

وأما المبحث الثاني وعنوانه (التوجيه الإعرابي عند أبي جمعة) فقد تناولت فيه العامل النحوي، والحجاج بأسلوب الفنقلة (المقاولة)، وأثر المعنى في التوجيه الإعرابي وموقف أبي جمعة من الضرورة .

وأما الخاتمة فقدمت فيها خلاصة بأهم النتائج التي توصل إليها البحث، وأما الفهرسان ففهرس للمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات .

وبعد فحسبنا أن ننفض الغبار عن شرح أدبي جيد، يتمسك بأهداب النحو والبلاغة والأدب، من أجل الوصول إلى المعنى الجيد الذي تحمله أبيات اللامية، التي حققت شهرة أدبية عالية .

واللّه الموفق والمسدد

{رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ}

تمهيد

أبو جمعه وكتابه (إيضاح المبهم)

التعريف بأبي جمعه:[1]

هو سعيد بن مسعود الماغوسي، ويعرف بـ أبي جمعة (أو ابن أبي جمعة) الصنهاجي (٩٥٠ – ١٠١٦هـ)، فاضل من أهل مراكش. له تصانيف، منها (شرح لامية العرب) وسماه (إتحاف ذوي الأرَب بمقاصد لامية العرب)، وقد أمره المنصور السَّعْدي (أحمد بن محمد ١٠١٢هـ) بشرح (درر السمط في مناقب السبط) لابن الأبار، فوضع له شرحا سماه (نظم الفرائد الغرر في سلك فصول الدرر) وله (إيضاح المبهم من لامية العجم)، و(ترتيب ديوان المتنبي)، و(شرح التصريف)، و(شرح شذور الذهب)، و(شرح مقصورة المكودي)، و(كنز المطالب على شافية ابن الحاجب)، (ونظم فرائد الغرر في سلك فصول الدرر)

وله رحلة إلى المشرق أدّى فيها فريضة الحج، وأخذ هنالك عمن لقيه من أعيان أهل المشرق، وعن أهل مصر، والحجاز، والشام، وأهل قسنطينة[2] وغيرهم، وله خطّ رائق، ومشاركة في العلوم، وفهم ثاقب.

---

(١) بذل محقق الكتاب في التعريف بأبي جمعة جهدا ضافيا في مقدمة تحقيقه للكتاب، مما لا داعي للإطالة فيه هنا، والماغوسي نسبة إلى منطقة (ماغوي) أو (مغوس) في المغرب، وهي قريبة من مكول في بسيط (تامسنا) ، وهي المنطقة التي وصفها محمد لسان الدين بن الخطيب في رحلته المغربية (نفاضة الجراب في علالة الاغتراب) في القرن الثامن الهجري . ايضاح المبهم . مقدمة المحقق صـ ٣٣ . وتنظر ترجمة أبي جمعة في الأعلام للزركلي ٣/ ١٠٢، ومعجم المؤلفين ٤/ ٢٣٢، ودرة الحجال فى أسماء الرجال . أبو العبّاس أحمد بن محمّد المكناسى الشّهير بابن القاضى (٩٦٠ – ١٠٢٥ هـ) ٣/ ٣٠٤، وإيضاح المبهم . مقدمة المحقق صـ ٥١ . ٦٤.

(٢) قسنطينة: مدينة كبيرة تقع اليوم في القطر الجزائري، وكانت لها قلعة كبيرة عالية حصينة.

ولئن عزت النصوص التي تعرف بأبي جمعة الماغوسي وتبين مكانته النحوية . فإن كتاب (إيضاح المبهم) خير معرّف به ومبين لمكانته، وذلك بما حواه من مسائل نحوية، وصرفية، وعرض، ونقاش لكثير من الآراء، والخلافات، مدعومة بالحجج والتعليلات القياسية والتعليمية التي سيظهرها البحث .

تأثره بمن سبقه:

ظهر تأثر الماغوسي بمن سبقه في كثير من توجيهاته ومناقشاته، وتعليلاته النحوية، وإن لم يصرح بذلك في كثير من المواطن، من ذلك رده على ما افترضه من اعتراض على الرأي القائل بأن رافع المبتدأ هو التجرد عن العوامل اللفظية، حيث قال متأثرا برأي الأنباري:(فإن قيل: التجرد أمر عدمي لا يعمل، قلنا: قد اعتبروا معه قصد الإسناد وهو وجودي، ولو سلم فإن مرادهم بالعامل ما يكون أمارةً على الرفع مثلاً لا ما يوجده، والعلامة قد تكون عدما، ولا سيما إذا كانت عدم شيء معين كما هنا "[1]

ومن قبل قال الأنباري:"إن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار، والإغراق للماء، والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء "[2]

ومثله تأثره بالجرجاني عند بيان فائدة العطف على الجمل التي لا محل لها من الإعراب، حيث قال:" فإن قيل: ما فائدة العطف في الجمل التي لا محل لها من الإعراب؟ قلنا: فائدته النصوصية على اشتراك مضمونيهما في الحصول؛ إذ لولا العطف لاحتمل أن تكون الثانية إضرابا عن الأولى، ورجوعا عنها، وبهذا يسقط ما قيل: إنه لا فائدة فيه إلا تحسين اللفظ." [3]

---

(١) إيضاح المبهم ص٩٧.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة القول في رافع المبتدأ والخبر) ١/ ٤٦ .

(٣) إيضاح المبهم صـ.٩٩، وينظر صـ١٢٩.

وقد فهم ذلك من عبارة الجرجاني، حيث قال:" إذا قلنا: زيدٌ قائم وعمرٌو قاعدٌ، فإنا لا نرى هاهُنا حكماً نزعمُ أنَّ الواو جاءتْ للجمعِ بين الجملتين فيه فإنا نرى أمراً آخرَ نحصُلُ معه على معنى الجمعِ وذلك أَنّا لا نقولُ: زيدٌ قائمٌ وعمرٌو قاعدٌ حتى يكونَ عمرٌو بسبب من زيدٍ، وحتى يكونا كالنَّظيرينِ والشريكَيْنِ وبحيث إذا عرفَ السامُع حالَ الأَوّل عناه أن يعرفَ حالَ الثّاني، يدلُّكَ على ذلكَ أَنَّكَ إنْ جئتَ فعطفتَ على الأَوَّل شيئاً ليس منه بسببٍ ولا هُوَ مما يُذْكَرُ بذكرِهِ ويتَّصِلُ حديثُه بحديثِه لم يستقُم، فلو قلتَ: خرجتُ اليومَ من داري، ثم قلتَ: وأحسنُ الذي يقولُ بيتَ كذا، قلتَ ما يُضْحَكُ منه، ومن هاهُنا عابوا أبا تمامٍ في قوله:(١)

لا والـــــذي هُـــوَ عـــــالِمٌ أنَّ النَّـــــوَى

صَـــــبِرٌ وأنَّ أبـــــا الحُسَـــــيْنِ كـــــريمُ

وذلك لأنه لا مناسبةَ بينَ كَرَمِ أبي الحسين ومرارةِ النَّوى ولا تعلُّقَ لأَحِدهما بالآخرِ وليس يقتضي الحديثُ بهذا الحديثُ بذاك." (٢)

وذكر البغدادي أنه بهذا "العطف يتعين القصد إلى بيان الاجتماع وتتقوى الدلالة العقلية بالوضعية، ويندفع أيضاً توهم الإضراب عن الجملة الأولى إلى الثانية.(٣)

ومن ذلك أيضا تأثره بالزمخشري في استعمال مصطلح (خلف من القول)(٤) ـ للرد على الكوفيين في ذهابهم إلى أن فعل الأمر معرب حيث قال:"هذا وإن

---

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي تمام في شرح ديوانه للخطيب التبريزي . تحقيق راجي الأسمر . دار الكتاب العربي . الثانية ١٩٩٤م ١٤٦/٢.

(٢) دلائل الإعجاز صـ١٧٥، ١٧٦، وينظر الفصول المفيدة في الواو المزيدة ـ صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت٧٦١هـ) صـ١٢٩.

(٣) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . للبغدادي ١٠/ ٤١.

(٤) لعله تأثر بدلالة (خلف) في قول الله تعالى: {فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا} سورة مريم:آية ٥٩، فـ (الخلف) بسُكون اللام: العقب السوء، يقال هذا خلْف من القول: أي رديء من القول . تهذيب اللغة ١٦٨/٧(خ ل

استحسنه بعضهم فهو خَلف من القول؛ لأن حذف الجازم وإبقاء عمله وإن كان ضعيفا بابه الشعر، لكن المقتضى للإعراب معدوم فلا وجه لارتكاب هذا التكلف." (١)

وقبله قال الزمخشري في باب كيف يصاغ الأمر من المضارع:(وهو مبني على الوقف عند أصحابنا البصريين، وقال الكوفيون هو مجزوم باللام مضمرة، وهذا خَلف من القول .(٢)

وقد ظهر تأثره بابن مالك في عبارته التي يرد فيها على من قال ببناء المضاف إلى ياء المتكلم حيث قال: "وذهب بعض النحاة إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني(٣)، وجوابه أن الإضافة إلى المبني لا توجب بناء المضاف، ولا

=

ف) ، ودَرْجُ الدُّرر في تَفسيرِ الآيِ والسُّوَر- أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت٤٧١هـ) ٨١٠/٢

(١) إيضاح المبهم صـ ١٧٧.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب صـ ٣٣٩، وقد علل ابن يعيش هذه المخالفة بقوله: وذلك لأنه لو كان فعل الأمر مجزومًا بـ لام محذوفة؛ لبقي حرف المضارعة كما بقي في قوله:

محمـــــدُ تَفْـــــدِ نَفْسَـــــك كـــــل نفـــــسٍ

إذا مـــــا خفـــــت مـــــن شـــــئ تَبـــــالاَ

شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٢٩٤. والبيت من الوافر، يُنسب إلى حسّان بن ثابت وإلى أبي طالب، وإلى الأعشى، ولم أعثر عليه في ديوان حسان أو الأعشى، ووجدته يتيما في ديوان أبي طالب. جمع د.محمد التونجي . دار الكتاب العربي . الأولى ١٩٩٤م صـ ٦١، ويُنظرُ الكتاب لسيبويه ٣/ ٨ والمقتضب ١٣٢/٢، والأصول في النحو ٢/ ١٧٥، والمفصل في صنعة الإعراب صـ ٤٥١، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ٢/ ٤٣٢.

(٣) يؤكد إعرابه قول ابن الحاجب في باب الإعراب اللفظي والتقديري: التّقدير فيما تعذّر، كـ (عصا) ، و(غلامي) مطلقا، أو استثقل، كـ (قاض) رفعا وجرّا، ونحو (مسلمي) رفعا، واللّفظيّ فيما عداه. الكافية في علم النحو صـ ١٢ .

تجوزه إلا في الظروف المضافة إلى الجمل الفعلية الماضوية؛ بدليل إعراب غلامه، وغلامك باتفاق"[١]

وقبله قال ابن مالك: أن ذلك يوجب أن يكون المضاف إلى الكاف والهاء، وسائر الضمائر مساويًا للمضاف إلى الياء، وذلك باطل.[٢]

منهجه في كتاب (إيضاح المبهم):

يبدو أن (إيضاح المبهم) شرح تعليمي [٣] متميز للامية العجم، حاول فيه صاحبه ربط اللامية بالقاعدة النحوية، والتأكيد على صحتها وسلامتها، مراعيا جودة المعنى الذي يريده الشاعر في كل توجيه، ولا أدل على ذلك من حرص الكاتب على نزعة التعليم في شرحه من إعرابه التفصيلي لمفردات وتراكيب أبيات اللامية الذي يدل على تبحره في الصناعة النحوية، كما دل على ذلك تعرضه أثناء إيضاح أبيات اللامية لشرح بعض الأبواب النحوية، مثل تكرار لا، وأحوال الجملة الحالية ومواضع كسر همزة إن وفتحها، وأحوال فعل الشرط وجوابه، ومسوغات الابتداء بالنكرة، ويظهر الوجه التعليمي فيه جليا حين قال بعد ذكر الأوجه الاعرابية في (وصبغ الليل لم يخل) من قول الطغرائي:

تنـــام عنـــي وعـــينُ الـــنجمِ ســـاهرةٌ

وتســـتحيلُ وصِـــبغُ الليـــلِ لـــم يَخُـــلِ

وإنما ذكرنا هذه الوجوه وإن كان أحدها كافيا؛ تدريبا للطالب، وتنبيها له على أن المعنى قد يختلف باختلاف التقدير" [٤]

---

(١) إيضاح المبهم صـ ١٠٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٧٦/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٧/ ٣٢٦٨

(٣) أكثر الماغوسي من العلل التعليمية، على النحو الذي يبدو مثلا في قوله: "والموصولات مبنية؛ لكونها محتاجة إلى الصلة كاحتياج الحرف إلى ما بعده"، إيضاح المبهم صـ ١٢٨، وينظر صـ١٨١، ١٦١، ١٨٥، ١٩٠، ١٩٦، ٣٠٩وغيرها .

(٤) إيضاح المبهم صـ ١٦٣، وينظر: ١٤٩، ١٢١، ١٧١، ٢٢٢، ٢٣٦، ٢٧٧.

وقد يترك التفصيل في بعض مواضع، وذلك كقوله عند حديثه عن فائدة عطف الجمل التي ليس لها محل:"فلا نطول بتفصيل ذلك" [١]

ولعل السبب في عدم التطويل حرصه على أن يظل الشرح مختصرا، كما نبه على ذلك عند حديثه عن في رافع الخبر، حيث قال: (وعن الكوفيين أنه المبتدأ وحده، فهما ترافعا، وقواه الرضي، وقد ضعف هذه التقوية بعضهم بوجوه يطول سردها في هذا المختصر."[٢]

والشرح مع اختصاره الذي نص عليه فيه عمق ودقة في عرض المادة النحوية، فلا يخلو من مناقشات، وتوضيحات، وتعليلات، وعرض خلافات، واختيارات واعتراضات، وذكر المعنى الدلالي لبعض الحروف، كقوله عن رُبَّ:" واعلم أن رُبَّ موضوعة في أصل وضعها لإنشاء التعليل في الجنس المذكور بعدها، فهي حقيقة فيه؛ لأنه المتبادر منها إذا تجردت عن القرائن إنما هو التعليل، وهذا شأن الحقيقة"[٣]

وقوله عن (لا): "لا حرف موضوع لنفي المضارع المستقبل اتفاقا، وللحال على الأصح " [٤]

وقوله عن (لو): " (لو) حرف شرط لتعليق حصول مضمون الجزاء سواء كانا مثبتين نحو: لو جئتني لأكرمتك، أو منفيين نحو: لو لم تجئني لم أكرمك، أو كان أحدهما منفيا، والآخر مثبتا، هذا هو المشهور بين جمهور النحاة، وهو الأكثر في استعمالها، وقد تستعمل للدلالة على أن جزاءها مستمر الوجود على كل تقدير في قصد المتكلم، وذلك إذا كان شرطها مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء، بل نقيضه

(١) المرجع السابق صـ١٢٩.
(٢) ينظر المرجع السابق صـ٩٨، ٩٩ .
(٣) إيضاح المبهم صـ ١٤١.
(٤) المرجع السابق صـ ٢٠٦، وفيه موافقة لابن مالك، فقد قال: " وإذا نفي المضارع بـ (لا) لم يتعين الحكم باستقباله بل صلاحية الحال باقية " شرح التسهيل ١٨/١.

أليق وأنسب لاستلزامه فيلزم استمرار وجوده على تقدير عدم الشرط ليكون مع وجوده أولى سواء كانا مثبتين أو منفيين " [١]

كما قد يورد أبو جمعة الفرق الدلالي بين بعض الحروف، كالتفرقة بين لام الحقيقة ولام الجنس ولام الاستغراق، بقوله:"لام الحقيقة هي ما أشير بها إلى نفس ماهية المسمى ومعقوليته المتحدة في الذهن مع قطع النظر عما صدق عليه من الأفراد في الخارج، وأن لام الجنس هي ما أشير بها إلى معهود في الذهن مع ملاحظة تعدده في الخارج، وأما لام الاستغراق فهي ما أشير بها إلى جميع أفراد الجنس ونحوها كل مضافا إلى نكرة" [٢]

وهو حين ينقل الآراء الخلافية يبدي رأيه فيها وينظر أدلتها، سواء تلك الأدلة التي أوردها صاحب الرأي، أو الأدلة التي يراها هو مؤيدة لاختياراته واعتراضاته، وكان كثير الاستشهاد بالآيات القرآنية، والأبيات الشعرية، في توضيح بعض الأوجه الإعرابية والأبواب النحوية، وقد استشهد بهما جميعا على دخول حتى الابتدائية على الجملتين الاسمية والفعلية، فاستشهد لدخولها على الفعل الماضي بقوله تعالى {**حَتَّى عَفَوْا**}[٣]، وبدخولها على الفعل المضارع بقول حسان:[٤]

يُغْشَوْنَ حتى ما تَهِرُّ كِلابُهُم

لا يَسْألُون عَنِ السَّواد المُقبلِ

(١) إيضاح المبهم صـ ٢١٢، ٢١٣.

(٢) إيضاح المبهم صـ ٢٠١.

(٣) سورة الأعراف: آية ٩٥ .

(٤) البيت من الكامل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه . دار الكتب العلمية. الثانية ١٩٩٤م صـ ١٨٤.

وقوله تعالى {حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ} في قراءة نافع[1]، واستشهد على دخولها على الجملة الاسمية بقوله: [2]

فَمَـــا زَالَـــتِ القَتْلَـــى تَمُـــجُّ دِمَاءَهَـــا

بِدِجْلَـــةَ حَتَّـــى مَـــاءُ دِجْلَـــةَ أَشْـــكَلُ

لكن يؤخذ عليه في شواهده الشعرية أنه أغفل نسبة الكثير منها إلى قائليها، مع شهرة بعضها في كتب النحو، أو شهرة قائليها[3]، كما يؤخذ عليه عدم التصريح باسم من نقل عنهم أحيانا، كما فعل ذلك عند حديثه عن متعلق الظرف حيث قال":التعويل على ما صرح به بعض شيوخنا"[4]

وكذلك عند حديثه عن ناصب المفعول به، حيث قال بعد أن ذكر رأي ابن هشام:"قال بعض شيوخنا وفيما ذكره نظر ..." [5]

---

(١) سورة البقرة: آية ٢١٤، وتنظر القراءة في: شرح طيبة النشر في القراءات العشر . محمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم، محب الدين النُّوَيْري (ت٨٥٧هـ) ٢/ ٢٠٣.

(٢) إيضاح المبهم صـ ١٢٥، ١٢٦.والبيت من بحر الطويل، وهو لجرير في ديوانه صـ ١٤٣ برواية: ومَا زَالَتِ القَتْلَى تمور دِمَاؤهَا بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

(٣) ينظر: إيضاح المبهم صـ ١٠٩، ١١٥، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٦، ١٤١، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٦، ١٥٩، ١٦٥، ١٧٢، ٣١٧، ٣٢٠ وغيرها ، وقد استشهد على نيابة الجار والمجرور عن الفاعل صـ ١٤٥ بقول الشاعر:

فلـــــو ولـــــدت قُفيـــــرةُ جـــــرو كلـــــب

لســـــب بـــــذلك الجـــــرو الكلابـــــا

واستشهد على اكتفاء الجملة الحالية بالضمير صـ ١٥١ بقول الشاعر:

كمـــــا انـــــتفض العصـــــفور بلـــــه القطـــــر

واستشهد على تنوين المنادى المبنى صـ٣٠٩ بقول الشاعر:

ســـــلام الله يـــــا مطـــــر عليهـــــا

(٤) إيضاح المبهم صـ١١٠.

(٥) المرجع السابق صـ١٣٦.

وكذلك قوله عند حديثه عن الخلاف في عامل(رُبَّ):"والحق ما صرح به بعض الفضلاء من أنها لا عامل لها ."ويستكمل حديثه عن الخلاف فيها من حيث الاسمية والفعلية فيقول تعليقا على رأي الأخفش، وأكثر الكوفيين وهو أنها اسم:"قال بعض شيوخنا ويضعفه إضماره بعد الواو ونحوه، وأن الأصل في الإنشاء أن يكون بالحروف أو الأفعال، إلا إذا ألجأت ضرورة إلى كونه بغيرهما، كما في (كم) الخبرية"[١]

وقال أيضا عن استحسان بعضهم اجتماع الواو وقد والضمير في الجملة الحالية: "...ولهذا كان اجتماع الواو وقد والضمير أحسن و أكثر، هكذا صرح به بعض الفضلاء "[٢]

(١) المرجع السابق صـ ١٤٢.

(٢) المرجع السابق صـ ١٥٢.

المبحث الأول

الفكر النحوي عند أبي جمعة

ماهية الفكر النحوي:

دأب دارسو النحو على إهمال تحديد المصطلح؛ اكتفاء بما تحمله الدلالة اللغوية من معان عامة، قد تقترب من جوهر القاعدة، وقد تبتعد في كثير من المواضع، على النحو الذي يبدو في كثير من المصطلحات التي تناقلتها كتب النحو الحديثة كالاختيار، والاعتراض، والترجيح وغيرها من المصطلحات، ومن جملة هذه المصطلحات اللغوية يبرز (الفكر النحوي) واحدا من المصطلحات التي لم تأخذ ما تستحقه من تعريف جامع مانع، واضح المعالم في ذهن الدارس[1]، فأحيانا يعنى به أصول النحو، وأحيانا يعني به منهج الشخصية النحوية، وأحيانا يرتكز فيه على الاختيار، والاعتراض، والمناقشة، والتعليل.

وإذا علم أن الفكر " تَرْتِيب أُمُور مَعْلُومَة للتأدي إِلَى مَجْهُول نَظَرِي تصوري أَو تصديقي" [2] فإن إضافته إلى النحو قد تعني: "كل ما نتج عن عقل النحوي من أفكار جديدة؛ نتيجة احتكاكها بآراء، وأفكار، ورؤى قديمة"، مما يعني أن مجرد الاحتكاك غير المثمر كالنحو التعليمي لا ينبغي إدخاله في مجال الفكر النحوي؛ لأنه لم يؤد إلى مجهول يذكر فيشكر في البحث النحوى، فتدخل الاختيارات والاعتراضات المعللة، والترجيحات المدللة، ولا تدخل المناقشات، وذكر الخلافات دون تعليق لافت .

والواضح أن أبا جمعة لم يقتصر في كثير من هذا الكتاب على مجرد النقل عن الآخرين، بل يذكر الخلاف، ويشير إلى الترجيح، وينبه على التعليل، ويدلي

---

(١) لا ينبغي أن نغفل ما قام به د. علي أبو المكارم حين فرق بين علم أصول النحو وأصول التفكير النحوي في كتابه (أصول التفكير النحوي) . دار غريب . ٢٠٠٧م صـ١٧ـ ١٩.

(٢) جامع العلوم في اصطلاحات الفنون . القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت.القرن ١٢هـ) ٣/ ٣١، والفِكْر: إِعْمَال الخاطر فِي الشَّيْء، وهو " تَرَدُّدُ الْقَلْبِ بِالنَّظَرِ وَالتَّدَبُّرِ لِطَلَبِ الْمَعَانِي وَلِي فِي الْأَمْرِ فِكْرٌ أَيْ نَظَرٌ وَرَوِيَّةٌ . ينظر :المحكم والمحيط الأعظم (ذ ك ر) ٧/٧، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير ٤٧٩/٢. (ذ ك ر)

بالحجة والدليل عند الفصل في القضايا النحوية بين المختلفين، ويختار فيها ما يتفق مع قناعاته وفكره النحوي، على ما يعكسه البيان الآتي:

أولا: التمثيل[1] بأبيات اللامية وتطبيق خلافات النحاة حولها:

على الرغم من أن لامية العجم من شعر المتأخرين إلا أن الماغوسي كان يمثل بها على القاعدة النحوية، وكأنها من عصور الاحتجاج، قياسا على ما سُمع من أبيات الشواهد التي يحتج بها، وقد ظهر ذلك في مواضع:

منها: التمثيل على دخول (حتى) الابتدائية على الجملة الفعلية الماضوية بقول الطغرائي:

طـــالَ اغترابـــيَ حتّـــى حـــنَّ راحلتـــي
ورحلهـــا وقـــرَى العَسَّـــالةِ الـــذُّبلِ

حيث قال: "واعلم أنّ حتّى الابتدائية تدخل على الجملة الفعلية سواء أكان فعلها ماضيا، كما في هذا البيت ...، أو مضارعا، كقول حسان: [2]

يُغْشَـــوْنَ حتـــى مـــا تَهِـــرُّ كِلابُهُـــم
لا يَسْـــأَلُون عَـــنِ السَّـــواد المُقبـــلِ

ومن هذه المواضع تمثيله بقول الطغرائي:

حُلْـــوِ الفُكاهِـــةِ مُـــرُّ الجِـــدِّ قـــد مُزِجـــتْ
بشـــدة البـــأسِ فيـــه رِقَّـــةُ الغَـــزَلِ

(١) المثال لا يقتضى عدم احتماله غير الممثل له، بخلاف الشاهد فإنه يقتضي ذلك والفرق بينهما أن المثال جزئي ذكر لإيضاح قاعدة، والشاهد جزئي ذكر لإثباتها. شرح أبيات مغني اللبيب . عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ – ١٠٩٣هـ) .المحقق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق .دار المأمون للتراث، بيروت.الثانية ١٤١٤هـ ٣١/١، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم . محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت. بعد ١١٥٨هـ) ١٤٤٧/٢.

(٢) إيضاح المبهم صـ١٢٥، والبيت سبق تخريجه .

على نيابة غير المفعول به مع وجوده بشرط أن يتقدم ذلك الغير موافقا بذلك الأخفش، حيث قال:"وذهب الأخفش[١] وأتباعه إلى نيابة غير المفعول به مع وجوده بشرط أن يتقدم ذلك الغير، ويتأخر المفعول به، تمسكا بقوله:[٢]

فلـــو ولـــدتْ قُفيـــرةُ جُـــروَ كَلـــبٍ
لسُـــبّ بـــذلك الجـــرو الكلابَـــا

وكما في هذا البيت، وعليه فتجوز نيابة المجرور، أعني (بشدة)، ونصب رقة، إلا أن الرواية رفعه ".[٣]

فمراده بقوله (وكما في هذا البيت) تنظير بيت الطغرائي ببيت جرير في الاستشهاد به على جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده، إلا أن بيت الطغرائي قد ورد بنيابة المفعول به (رقةُ).

ومن هذه المواضع تمثيله بقول الطغرائي:

فسِـــرْ بنـــا فـــي ذِمـــامِ الليـــلِ معتســـفا
فنفحـــةِ الطِيـــب تَهـــدِينَا إلـــى الحِلَـــل

على تعدي الفعل(تهدي) بحرف الجر(إلى)، حيث قال: "إن فعل الهداية يتعدى إلى المفعولين بنفسه تارة، ومنه قوله تعالى: {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ}[٤] وتارة

---

(١) مذهب جمهور البصريين: أنه لا يجوز نيابة شيء منها مع وجود المفعول به". شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٨، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ٦٠٧.

(٢) هذا البيت من الوافر، ونسب لجرير من قصيدة يهجو بها الفرزدق. وليس في ديوانه. ويستشهد به النحويون على نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به. وهو من شواهد أمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٧٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٨، وشرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ١/ ٢١٩، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤/ ١٦٢٨، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ٥٨٦.

(٣) إيضاح المبهم صـ١٤٥.

(٤) سورة الفاتحة: آية ٦ .

يتعدى إلى الثاني بواسطة (إلى) كما في هذا البيت[١] وكما في قوله تعالى: {وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ}"[٢]

وكذلك استشهاده بقول الطغرائي:

تقـــــدمتني أنـــــاس كـــــان شـــــوطهم

وراء خطـــوي لـــو أمشـــي علـــى مهـــل

على أن(لو) تقلب معنى المضارع إلى المضي حيث قال:"(لو) لا تستعمل إلا في الماضي، وإذا دخلت على المضارع أوّل بالماضي، كما في قوله تعالى: {لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ }[٣] وكما في هذا البيت."[٤]

ومن هذه المواضع تمثيله بقول الطغرائي:

طـــردتُ ســـرحَ الكـــرى عـــن وِرْدِ مُقْلتِـــه

والليـــلُ أغـــرَى سِـــوامَ النـــومِ بالمُقَـــلِ

على وجوب ربط جملة الحال الاسمية بالواو حيث قال:"الجملة إما أن تكون اسمية أو فعلية، فالاسمية إن اشتملت على ضمير ذي الحال، وهو المبتدأ منها، وجب اقترانها بالواو كقوله تعالى: {فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} [٥]، وكقولك: جاء زيد وهو راكب، وإن خلت عنه أصلا وجبت الواو أيضا، كقوله { لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ}[٦]، وكقوله من الكامل: [٧]

---

(١) إيضاح المبهم صـ ١٧٨.

(٢) سورة الشورى: آية ٥٢ .

(٣) سورة الحجرات: آية ٧.

(٤) إيضاح المبهم صـ ٢٧٠بتصرف، وينظر: صـ ٣٠٩، ٣١٠.

(٥) سورة البقرة: آية ٢٢.

(٦) سورة يوسف: آية ١٤.

(٧) البيت من معلقة عنترة بن شداد وهو في ديوانه تحقيق . محمد سعيد مولوي .المكتب الإسلامي صـ ٢١٦ ينظر:الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٤٦، ومغني اللبيب عن كتب

يَـــــدْعُونَ عَنْتَـــــرَ، والرّمَـــــاحُ كأنّهـــــا

أَشْـــطانُ بِئْـــرٍ فـــي لَبَـــانِ الأدْهَـــمِ

وكما في بيت الطغرائي هذا."[1]

ومن ذلك أيضا: تمثيله على جواز تقديم خبر (إنّ) المجرور على اسمها بقوله:

لـــو أنَّ فـــي شـــرفِ المـــأوى بلـــوغَ مُنَـــىً

لـــم تبـــرحِ الشـــمسُ يومـــاً دارةَ الحَمَـــلِ

حيث قال:"ولا يجوز تقديم أخبار إن و أخواتها على أسمائها إلا إذا كان جارا ومجرورا، كما في هذا البيت، أو ظرفا كما في قوله تعالى: {إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا}[2]

وقد يطبق خلافات النحاة في القواعد النحوية أو الإعرابية على أبيات اللامية وكأنها من عصر الاحتجاج، ناسبا الآراء إلى أصحابها في دقة وموضوعية، من ذلك قوله عند إعراب (حن راحلتي)، من قول الطغرائي:

طـــالَ اغترابـــيَ حتـــى حـــنَّ راحلتـــي

ورحلهـــا وقـــرَى العَسَّـــالةِ الـــذُّبلِ

"(حن) فعل ماض، (راحلتي) مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء، والجملة مستأنفة لا محل لها عند الجمهور، خلافا للزجاج[3]، وابن درستويه"[4]

ومثله قوله عند إعراب (ذي) من قوله:

=

الأعاريب صـ ٥٤٠، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٩/ ١٧٣، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/ ٨٨.

(١) إيضاح المبهم صـ١٤٨، ١٤٩.

(٢) سورة المزمل: آية ١٢.

(٣) ينظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب صـ ٣٤٥، ومغني اللبيب ٥٠٦/١، وارتشاف الضرب ١٦١٩/٣.

(٤) إيضاح المبهم صـ١٢٥.

وذِي شـــظاظ كصـــدرِ الـــرُّمْحِ معتقـــلٍ

بمثلـــــهِ غيـــــرَ هيَّـــــابٍ ولا وَكِـــــلِ

حيث قال:(وذي) مجرور برب مقدرة عند سيبويه وأكثر البصريين، (الواو) في مثله عاطفة على الكلام السابق إن وجد، وإلا فيقدر، وذهب أبو العباس المبرد وأبو إسحاق الزجاج [١] تبعا للكوفيين إلى أن الواو هي الجارة؛ لأنها لما قامت مقام (رب) وأدت معناها زال عنها معنى العطف كواو القسم، واختار هذا المذهب الزمخشري.[٢]

ومن ذلك أيضا ما ذكره عند إعراب جملة (أدعوك) في قول الطغرائي:

فقلـــــتُ أدعـــــوكَ للجُلَّـــــى لتنصُـــــرَنِي

وأنـــت تخـــذِلُني فـــي الحـــادثِ الجَلَـــلِ

حيث قال ":(أدعوك) جملة من فعل مضارع وفاعل مستتر فيه عائد إلى المتكلم في محل نصب على أنها مفعول مطلق عند ابن الحاجب[٣]، أو مفعول به عند جمهور النحاة، واختاره الرضي"[٤]

ومن ذلك ما قاله عند توجيه (سر) من قول الطغرائي:

فســـر بنـــا فـــي ذمـــام الليـــل معتســـفاً

فنفحـــة الطيـــب تهـــدينا إلـــى الحلـــل

حيث قال "(فسر): الفاء لمجرد السببية، وكأنها جزاء شرط مقدر، أي: إن وافقت على الإعانة (فسر)، والأمر عند البصريين مبني على ما يجزم به ...، وذهب

(١) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف . مسألة (واو رب هل هي التي تعمل الجر؟) ٣١١/١، ومغني اللبيب ٤٧٣/١، والمقاصد الشافية ٣/ ٧٠٥.

(٢) إيضاح المبهم صـ١٣٩ .

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٤٤/٤، ١٧٥.

(٤) إيضاح المبهم صـ ١٥٩، وينظر صـ٢٤٠.

الكوفيون[١] وأبو الحسن إلى أنه معرب وهو مجزوم عندهم بلام الأمر المقدرة، وأصل(سر) لتسر فحذفت اللام تخفيفا، ثم التاء خوف الالتباس بالمضارع".[٢]

فعلى ما يبدو أن المعول عليه عند أبي جمعة في إثبات القاعدة هو التطبيق على أبيات مسموعة تقدم قائلوها أم تأخروا، وأن الشاهد عنده ليس مقصورا على طائفة من الشعراء، ولا محدودا بزمن .

ثانيا: أدلة النحو عند أبي جمعة:

أدلة النحو هي البحث عن دليل لكل مسألة من مسائله للوصول إلى الرأي الراجح أو إثبات حكم نحوي، أو رد رأي بالأدلة النحوية المعروفة، من سماع أو قياس أو إجماع أو استصحاب حال.[٣]

وإذا كان السماع[٤] هو: " ما يذكر لإثبات قاعدة كلية من كتاب أو سنة، أو من كلام عربي فصيح أو تمثيل"[٥]، فمعلوم أن القرآن الكريم، وكلام العرب شعرا ونثرا، معين لا ينضب في استدلال النحاة متقدمين ومتأخرين على تعزيز قواعدهم، ولا سيما القرآن الكريم فهو المصدر الأول للمسموع، تُقاس القاعدة عليه؛ لكونه أعرب وأقوى في الحجة من الشعر، كذا قال الفراء. [٦]

---

(١) ينظر خلافهم في الإنصاف ٤٢٧/٢، مسألة (فعل الأمر معرب أم مبني ؟) .

(٢) إيضاح المبهم صـ١٧٧.

(٣) يراجع: الاقتراح في أصول النحو للسيوطي صـ ٢٧، وأصول النحو هي: البحث عن أدلة النحو الإجمالية صـ ٢٥ .

(٤) جاء في تهذيب اللغة " السّمَاعُ: اسْم مَا استلذَّت الأذنُ من صوتٍ حسنٍ. والسَمَاعُ أَيْضا مَا سَمِعْتَ بِهِ فشاع وتُكُلِّمَ بِهِ، و جاء في لسان العرب: وَلَسْتُ أُنْكِرُ جَوَازَ مَا قَالَهُ اللَّيْثُ إن صَحَّ لِثِقَةٍ مِنَ الأَئمة، فإن السَّمَاعَ فِي اللُّغَاتِ أَولى بِنَا مِنْ خَبْطِ العَشْواءِ، والقَوْلِ بالحَدْس وابتداعِ قياساتٍ لَا تَطَّرِدُ .ينظر: تهذيب اللغة باب العين والسين مع الميم ٢/ ٧٤، ولسان العرب فصل العين المهملة ٣/ ٢٧١.

(٥) التصريح بمضمون التوضيح في النحو ١/ ١٤ .

(٦) معاني القرآن للفراء ١٤/١.

وقد عول عليه أبو جمعة كثيرا في الاستشهاد به على مسائل نحوية وصرفية، من ذلك استدلاله بقوله تعالى: {حَتَّى عَفَوْا} [١] على دخول (حتى) الابتدائية على الجملة الفعلية الماضوية. [٢]

ومثله استدلاله بقوله تعالى: {إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا} [٣] على جواز تقديم خبر إن وأخواتها الظرف على اسمها. [٤]

وكذلك استدلاله بقوله تعالى {لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا}[٥] على جواز حذف مفعولي ظن لوجود دليل الحذف، وقيام شيء مقامهما "[٦]

وقد يستدل بالقرآن والشعر معا، كاستدلاله على أن الإضافة على ظاهرها (بيانية) في(مُلْكُ القناعةِ) من قول الطغرائي:

مُلْـــكُ القناعـــةِ لا يُخْشَـــى عليـــه ولا

يُحتـــاجُ فيـــه إلـــى الأنصـــار والخَـــوَلِ

وهي من قبيل إضافة العام إلى الخاص كشجر أراك، حيث قال: "وكفاك حجة على صحته قوله تعالى: {وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ}[٧]، وقول تأبط شرا:[٨]

إذا خـــاط كـــرّ النـــوم عينيـــه لـــم يـــزل

لـــه كـــالئ مـــن قلـــب شـــيحان فاتـــك

---

(١) سورة الأعراف: آية ٩٥.

(٢) إيضاح المبهم صـ١٢٥ .

(٣) سورة المزمل: آية ١٢ .

(٤) إيضاح المبهم٢٣٩

(٥) سورة النور: آية ١٢ .

(٦) إيضاح المبهم صـ ٢٩٢

(٧) قوله (وَلَدَارُ الآخِرَةِ) مما يضاف إلى نفسه إذا اختلف اسماه ولفظاه توهما بالثاني أنه غير الأوّل . تفسير الطبري ت شاكر ١٩/ ٤٢٧، والآية من سورة يوسف: ١٠٩.

(٨) إيضاح المبهم صـ ٣١٥، والبيت من الطويل لتأبط شرًا، في تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣١٩١/٧، والحيوان ٦/ ٥٦٩، والعقد الفريد ١/ ١٠٧

وقد نبه على الأخذ بالظاهر في الإضافة، وعدم تأويل المسموع عند توجيه (رأد الضحى) في قول الطغرائي:

مجـــــدي أخيـــــراً ومجـــــدِي أوّلاً شَـــــرَعٌ

والشـمسُ رأْدَ الضُـحَى كالشـمسِ فـي الطَفَـلِ

حيث قال: "وذهب بعضهم والكوفيون إلى أن الإضافة على ظاهرها، ومجرد اختلاف اللفظين كاف في صحتها، على أنهم لم يستعملوها إلا حيث يكون المضاف إليه أشهر من المضاف، وإن اتحدا معنى، قاله الرضي.(١)، وهذا هو الحق؛ لأنا لو ذهبنا إلى تأويل جميع ما ورد في كلام العرب من هذه الإضافة؛ لاحتجنا إلى تعسفات كثيرة ."(٢)

يبدو من اختياره مع التعويل على المسموع (نثرا وشعرا)، الميل إلى التيسير بعدم التكلف بالتأويل وعدم الخروج عن الظاهر، وخير دليل على ذلك ما قاله عند توجيه(منها على وجل) في قول الطغرائي:

وحســـــن ظنـــــك بالأيـــــام مَعْجَـــــزةٌ

فظُـــنَّ شَـــرًّا وكـــنْ منْهـــا علـــى وَجَـــل

حيث رجح تقديم الجار والمجرور (منها)على(وجل) حفاظا على الوزن، على التكلف بتقدير عامل آخر، مستدلا على صحة التقديم بالمسموع من القرآن والشعر، قائلا: "فإن قيل: معمول المصدر لا يجوز تقديمه عليه؛ لأنه مؤول بأن والفعل عند العمل، وقد علم أنّ(أن) موصول حرفي، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول، قلنا: الذي عليه المحققون جواز تقديم معموله إذا كان ظرفا أو شبهه

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ٢/٢٤٤. ٢٤٦.
(٢) إيضاح المبهم صـ ١٠٤، ١٠٥.

بدليل قوله تعالى {فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ} [١]، و قوله تعالى {وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ } [٢]، وقال العباس بن الأحنف: [٣]

فلـــــن تَسْـــــتطيع إليهَـــــا الصُّـــــعودَ

ولـــــن تســـــتطيعَ إليـــــكَ النُّـــــزولاَ

وتقدير عامل آخر تكلف، وليس كل ما أول بشيء حكمه حكم ما أول به، مع أن الظرف والمجرور مما تكفيهما رائحة الفعل؛ولذا اغتفر فيهما ما لا يغتفر في غيرهما."[٤]

وقد يعترض على بعض الآراء ويردها، لعدم وجود ما يثبته من السماع عن العرب، كما فعل في الرد على من قال بأن فعل الشرط وحده جازم لجوابه، حيث قال: "ونقل عن الأخفش أن العامل في الشرط هو الحرف، وفعل الشرط وحده هو الجازم للجواب، وهذا ضعيف أيضا؛ لأنه لم يثبت في لغة العرب عمل الفعل الجزم لا استقلالا ولا تضمنا لمعنى حرفه"[٥]

ومثله: ما قاله في رد مذهب الجرجاني [٦] من أن(الواو) هي عاملة النصب في المفعول معه، حيث قال عند إعراب(فضلي ونقصَهُم)[٧] من قول الطغرائي:

---

(١) سورة الصافات: آية ١٠٢ .

(٢) سورة النور: آية ٢ .

(٣) البيت من المتقارب وهو للعباس بن الأحنف في ديوانه . تحقيق عاتكة الخزرجي. دار الكتب المصرية ١٩٥٤م صـ ٢٢١، وله في ديوان المعاني ١/ ٢٦٩، والحماسة البصرية ٢/ ١٧٦

(٤) إيضاح المبهم صـ ٢٩٣،٢٩٤ .

(٥) إيضاح المبهم صـ٢٢٣، وقد اختاره ابن مالك، حيث قال:" وجزم الجواب بفعل الشرط لا بالأداة وحدها ولا بهما، ولا على الجوار خلافا لزاعمي ذلك." تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد صـ ٢٣٧.

(٦) ينظر: همع الهوامع ٢/٢٤٠.

(٧) على رواية النصب، وللبيت رواية أخرى بالرفع، عند بعض شراح اللامية، كشرح أبي البقاء الشافعي ت٨٠٨هـ صـ١٠١.

لعلَّـــــهُ إنْ بَـــــدا فضـــــلي ونقصَـــــهُمُ

لعينـــــهِ نـــــامَ عـــــنهمْ أو تنبَّـــــهَ لـــــي

"فإن قيل الناصب للمفعول معه ما هو؟ قلنا: مذهب المحققين أنه منصوب بعامل المصاحب، ...وذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أن العامل الواو، ويرد عليه: أن الواو لم يثبت لها عمل النصب في العربية استقلالا، على أنها لو كانت عاملة، لوجب نصب صنيعته في قولهم: كلُّ رجل وصنيعتُه." (١)

وقد سبقه ابن مالك حيث قال:" من شرط نصب المفعول معه ثبوت فعل، أو ما هو كـ فعل قبل الواو، وذكر ذلك احترازا من نحو: كل رجل وضيعته"(٢)، فالاسم بعد الواو عطف على المبتدأ، والخبر محذوف تقديره: مقترنان، أما إذا قدر الخبر مفردا فيجوز النصب على المعية، عطفا على ضمير الخبر، كأنه قيل: كل رجل موجود وضيعته(٣)

وقد يستند إلى المسموع في إثبات بعض الأحكام النحوية، كما فعل ذلك عند إعراب (من قبله) في قول الطغرائي:

هـــــذا جَـــــزاءُ امـــــرئٍ أقرانُـــــه درَجُـــــوا

مـــــن قَبْلـــــهِ فتمنَّـــــى فُســـــحةَ الأجـــــلِ

حيث قال عن سبب إعراب (قبل وبعد) عند التصريح بالمضاف إليه:" إنما أعربا مع وجود المضاف إليه، لأن الإضافة إلى المفرد ترجح جانب الإعراب؛ لكونها من خصائص الأسماء، بخلاف الإضافة إلى الجملة ... ولو سلم فإن الإضافة

(١) إيضاح المبهم صـ ٢٤٧.
(٢) شرح الكافية الشافية ٦٨٩/٢، وينظر ٦٨٨ .
(٣) أوضح المسالك هـ ٢١٢/٢ .

إلى الجملة الفعلية الماضوية من أسباب بناء الظروف بشهادة الاستقراء[١] كقوله:[٢]

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصبا

فبنى النابغة (حين) على الفتح لما أضافه إلى مبني غير معرب [٣]

وقد استدل بالمسموع أيضا على جواز قطع النكرة (هيّاب) في قول الطغرائي:

وذي شَظاظ كصدر الرمح معتقل
لمثله غير هيّاب ولا وكلِ

حيث قال:"(هياب) نعت ثالث للمقدر، فإن قيل هل يجوز فيه أن يقطع عن الموصوف بالنص على إرادة المدح، قلنا: قد يقال: إن القطع أولى لو ساعدته الرواية ... فإن قيل:المنصوب على المدح أو نحوه لا يكون إلا معرفة كقولهم: الحمد لله الحميدَ، قلنا: كونه معرفة غالب لا لازم، بدليل قولهم في قوله:[٤]

وَيأْوِي إِلى نِسْوَةٍ عُطّلٍ
وشُعْثًا مَرَاضِيعَ مِثْلِ السَّعَالِي

---

(١) إيضاح المبهم صـ٢٧٣ .

(٢) صدر بيت من بحر الطويل وعجزه: (وقلتُ: ألمَّا تَصْحُ والشيب وازعُ؟) وهو للنابغة الذبياني في ديوانه. تحقيق عباس عبد الساتر. دار الكتب العلمية . الثالثة ١٩٩٦م صـ ٥٣، وينشد بالخفض على جره بـ (من) على حين) .

(٣) سر صناعة الإعراب ٢/ ١٦٦ .

(٤) البيت من المتقارب، وهو لأمّيةَ بن أبى عائذٍ في الكتاب لسيبويه ١/ ٣٩٩، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو ٢/ ١٢٥، وفي شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٧٠، وهو في شرح أشعار الهذليين . صنعة أبي سعيد السكري . تحقيق عبد الستار فراج ومحمود شاكر . مطبعة المدني ٢/ ٥٠٧ برواية:

لـــه نســـوة عـــاطلات الصـــدور
عـــوج مراضـــيع مثـــل الســـعالي

إن شعثا منصوب على المدح، وكذا صرحوا به في قول عمرو بن معديكرب:

لَحَـــا اللهُ جَرْمـــاً كلّمـــا ذَرَّ شـــارِقٌ

وُجـــوهَ كـــلابٍ هارَشَـــتْ فازْبَـــأَرَّتِ

وجوزه صاحب الكشاف[١] في قوله تعالى: {قَائِمًا بِالْقِسْطِ } بعد قوله {شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ}[٢]، فأنت ترى كيف باحوا بجواز كونه نكرة؛ إذ الثلاثة المذكورات نكرات بلا شبهة" [٣]

وعبارة سيبويه في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح تفيد ذلك، حيث قال: "وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعتَه فابتدأتَه. وذلك قولك: الحمد لله الحميد هو، والحمد لله أهلَ الحمد، والمُلك لله أهلَ المُلك. ولو ابتدأته فرفعتَه كان حسنا، ومن هذا الباب في النكرة قول أميةَ بن أبى عائذ:

وَيـــأْوِي إِلـــى نِسْـــوَةٍ عُطّـــلٍ

وشُـــعْثا مَرَاضِـــيعَ مِثْـــلِ السَّـــعَالِي

كأنه حيث قال: "(إلى نسوةٍ عُطّلٍ) صِرنَ عنده ممن عُلم أنهن شُعثٌ، ولكنه ذكر ذلك تشنيعا لهن وتشويها. قال الخليل: كأنه قال: وأذكرهن شُعثاً، إلا أن هذا فعلٌ لا يُستعمل إظهارُه، وإن شئت جررت على الصفة."[٤]

وقال الفراء من الكوفيين: "وقد قال بعضهم: {وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ} [٥]، فنصب (الصابرين)على إيقاع الفعل عليهم، والوجه أن يكون نصبا على نية المدح لأنه من صفة شيء واحد. والعرب تقول فِي النكرات

(١) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ١ /٣٤٤ .
(٢) سورة آل عمران: آية ١٨ .
(٣) إيضاح المبهم صـ١٤١.
(٤) الكتاب لسيبويه ٢/ ٦٢، ٦٦ .
(٥) سورة البقرة: ١٧٧.

كما يقولونه فِي المعرفة، فيقولون: مررت برجل جميل وشابًا بعد، ومررت برجل عاقل وشرمحًا طوالا"[١]

أما المسموع نثرا فقد استشهد به أبو جمعة في مواضع من كتابه (إيضاح المبهم) منها:

استشهاده على عدم وجوب تكرار لا النافية للجنس الملغاة في (فلا عجب) من قول الطغرائي:

وإنْ عَلانِـــيَ مَـــنْ دُونِـــي فـــلا عَجَـــبٌ

لـــي أُســـوةٌ بانحطـــاطِ الشـــمس عـــن زُحَـــلِ

حيث قال: "(فلا) الفاء رابطة لجواب الشرط به، و(لا) هي النافية للجنس، لكنها ألغيت ولم تعمل ... فإن قيل: (لا) إذا ألغيت يجب تكريرها، قلنا: إنما يجب تكريرها في السعة، وأما في الضرورة فلا ...، على أنها جاءت غير مكررة في قولهم: لا نولك أن تفعل[٢] في السعة، ولهذا جوز أبو العباس المبرد[٣]، وابن كيسان [٤] عدم وجوب تكرارها ." [٥]

دليل الإجماع:

وأما الإجماع فيكون حجة، ما لم يخالف المنصوص والمقيس عليه، قال ابن جني في باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة: "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص،

(١) معاني القرآن للفراء (١/ ١٠٨) وينظر :الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٣٤٤/١.

(٢) جاز من غير تكرير، حملا على المعنى، والمعنى: لا ينبغي لك، قال سيبويه: " وقالوا: لا نولك أن تفعل، لأنهم جعلوه معاقبا لقوله: لا ينبغي أن تفعل كذا وكذا، وصار بدلا منه . الكتاب ٢ / ٣٠٢، وينظر: اللباب ٢٤٠/١ .

(٣) ينظر: المقتضب ٣٥٩/٤، ٣٦٠.

(٤) ينظر: أوضح المسالك الى الفية ابن مالك ٥/٢ .

(٥) إيضاح المبهم صـ٢٧٦.

والمقيس على النصوص فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه."[١]

وقد عول عليه أبو جمعة في نقد بعض الآراء، كما فعل ذلك في الرد على من قال ببناء المضاف إلى ياء المتكلم، حيث قال: "وذهب بعض النحاة إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني[٢]، وجوابه أن الإضافة إلى المبني لا توجب بناء المضاف، ولا تجوزه إلا في الظروف المضافة إلى الجمل الفعلية الماضوية؛ بدليل إعراب غلامه، وغلامك باتفاق"[٣]

واستدل بالإجماع أيضا على بناء اسم (لا) المثنى والجمع، في الرد على من قال بإعراب اسم (لا) النافية للجنس الذي جاء على صورة المثنى والمجموع، وقاس بناء اسم (لا) النافية للجنس على بناء المنادى، حيث قال:" وإن كان مثنى أو مجموعا، بني على الياء عند الجمهور، وأعرب به عند المبرد؛ لمعارضة البناء مجيء الاسم على صورة التثنية والجمع، اللذين هما من خصائص الأسماء، وضعف بالإجماع على بناء يا زيدان و يا زيدون في باب النداء."[٤]

وقد يعتمد أبو جمعة على الإجماع في إثبات بعض الأوجه الإعرابية، كإجازته تقدير خبر واحد لاسم (لا) المكررة، في نحو (لا حول ولا قوة إلا بالله) وإعمالهما في الخبر، حيث قال:" على مذهب سيبويه وأشياعه، يجوز أن تقدر لهما خبرا واحدا، كقولك: زيد وعمرو قائمان، أي لا حول ولا قوة موجودان، وعليه فالكلام جملة واحدة، ولك أن تقدر لكل منهما خبرا، وعليه فالكلام جملتان، لا يقال على التقدير الأول هي عاملة عندهما في الخبر، فكيف يتوجه عاملان إلى

(١) الخصائص ١/ ١٩٠.
(٢) يؤكد إعرابه قول ابن الحاجب في باب الإعراب اللفظي والتقديري: التّقدير فيما تعذّر، كـ (عصا) ، و(غلامي) مطلقا، أو استثقل، كـ (قاض) رفعا وجرّا، ونحو (مسلمي) رفعا، واللّفظيّ فيما عداه. الكافية في علم النحو صـ ١٢ .
(٣) إيضاح المبهم صـ ١٠٣.
(٤) المرجع السابق صـ١٢٠.

معمول واحد؛لأنا نقول: الممتنع توجه العاملين المختلفين إلى معمول واحد، وأما المتماثلان فلا، بدليل جواز أن زيدا وعمرا قائمان باتفاق ".[١]

كما استدل على إعمال إنّ وأخواتها بإجماعهم على علة الإعمال وهي شبهها بالفعل، حيث قال:"وإنما عملت هذا العمل، وإن كانت حرفا؛لكونها شبيهة بالفعل باتفاقهم"[٢]

ثم قال:" اتفقوا على أنها عملت عمل الفعل الفرعي؛ تنبيها على الفرعية عنه"[٣]

دليل استصحاب الأصل:

وأما دليل استصحاب الأصل فهو حاضر في الفكر النحوي منذ بداياته، لكن لم يعرف بهذا المصطلح قبل الأنباري، وقد فهم هذا الدليل عند سيبويه من عبارته في باب (مجارى أواخر الكلم من العربية)، حيث قال: "وإذا أردتَ جمعَ المؤنَّث في الفعل المضارع ألحقتَ للعلامة نونًا، وأسكنتَ ما كان في الواحد حرفَ الأعراب، كما فعلت ذلك في فَعَلَ حين قلت فَعَلْت وفَعَلْنَ، فأُسكنَ هذا ههنا وبنى على هذه العلامة، كما أُسكن فَعَلَ، لأنّه فِعلٌ كما إنه فَعْلٌ، وهو متحرَّك كما أنّه متحرك"[٤]

يفهم من هذا: أن علة بناء الفعل المضارع عند اتصاله بنون النسوة؛ مشاركته الفعل الماضي في الفعلية، والأصل في الأفعال البناء، و بأدنى سبب يرد إلى الأصل.

و قد فهم أيضا من كلام الفراء عند تعرضه لقوله تعالى **{أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ}**[٥] حيث قال: "وكذلك تفعل العرب فِي (أو) فيجعلونها نسقًا مفرقة لمعنى

(١) المرجع السابق صـ١٢١بتصرف.
(٢) المرجع السابق صـ١٧١.
(٣) المرجع السابق صـ١٧١.
(٤) الكتاب لسيبويه ١/ ٢٠ .
(٥) سورة البقرة: آية ١٠٨.

ما صلحت فِيهِ (أَحَدٌ)، و(إحدى) كقولك: اضرب أحدهما زيدا أو عمرا، فإذا وقعت فِي كلام لا يراد به أحدٌ، وإن صلحت جعلوها على جهة بل كقولك فِي الكلام: اذهب إلى فلانٍ أو دع ذلك فلا تبرح اليوم. فقد دلك هذا على أن الرجل قد رجع عن أمره الأول وجعل (أو) فِي معنى (بل) ومنه قول الله: **{وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ}**[1] و أنشدني بعض العرب:[2]

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشمس فِي رونق الضحى

وصورتها أو أنت فِي العين أملح

وقد عقد ابن جني بابا وضح فيه حد الاستصحاب وإن لم يصرح بلفظه، ممثلا بحرف العطف (أو) قال فيه: "باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول، ما لم يَدْعُ داعٍ إلى الترك والتحول من ذلك (أو) إنما أصل وضعها أن تكون لأحد الشيئين أين كانت وكيف تصرفت، فهي عندنا على ذلك، وإن كان بعضهم قد خفي عليه هذا من حالها في بعض الأحوال، حتى دعاه إلى أن نقلها عن أصل بابها، وذلك أن الفراء[3] قال: إنها قد تأتي بمعنى بل"[4]

ولا يخلو فكر أبي جمعة من الاستدلال باستصحاب الحال، فقد استدل به عند توجيه (عنّي) في قول الطغرائي:

تنامُ عنِّي وعينُ النجمِ ساهرةٌ

وتستحيلُ وصِبغُ الليلِ لم يَحُلِ

"وإذا دخلت من وعن ونحوهماعلى ياء المتكلم وجب الإتيان قبله بنون الوقاية؛ حفظا لبنائها على السكون واستدامة لبقائها على أصلها ما أمكن"[5]

---

(١) سورة الصافات: آية ١٤٧.
(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٧٢ .
(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٧٢/١.
(٤) الخصائص ٢/ ٤٥٩ .
(٥) إيضاح المبهم صـ١٦١.

و يرد ما جاء مخالفا للأصل، كما فعل في الرد على مذهب الزجاج من أن انتصاب المفعول معه بفعل مضمر، حيث قال: " وذهب الزجاج[١] وأتباعه إلى أن النصب بإضمار فعل، فقولنا مثلا: جاء البرد والطيالسةَ، معناه جاء البرد ولابس الطيالسة، ويرد عليه أن الإضمار خلاف الأصل، مع أنه لا يستقيم ذلك في أكثر المواضع".[٢]

ولم يكن موقفه ثابتا من هذا الدليل، فقد وجدناه يخالف الأصل حيث أجاز عطف الجملة الاسمية (ونار القرى منهم على القلل)على الجملة الفعلية (تبيت نار الهوى)، في قول الطغرائي:

تبيتُ نارُ الهَوى منهنَّ في كَبِدٍ

حرَّى ونار القِرى منهم على القُلَلِ

فقال:" نار الهوى اسم تبيت، (منهن) يتعلق بخبر بات في كبد يتعلق بمحذوف على أنه خبر تبيت أي: مشتعلة في كبدي، و(نار) معطوف على مرفوع (بات)، على (القلل) يتعلق بمحذوف على أنه خبر (نار القرى) أي: وتبيت نار القرى موقدة على القلل لأمرهم بها .

ولا يخفى أن هذا من عطف الجملة، ويجوز أن يكون قوله(على القلل) في محل رفع على الخبرية، والجملة معطوفة على الفعلية قبلها، فلا يكون لها محل من الإعراب، وإن قررنا (بات) تامة فعلى القلل في محل الحال، فإن قيل:فالوجه الأول أولى؛ لتناسب الجملتين في الفعلية[٣]، لكنه يبرر هذه المخالفة بقوله:

---

(١) ينظر: همع الهوامع ٢/٢٣٨.

(٢) إيضاح المبهم صـ٢٤٧ .

(٣) ذكر ابن هشام ثلاثة أقوال في عطف الاسمية على الفعلية وَبِالْعَكْسِ: أَحدهَا: الْجَوَاز مُطلقًا وَهُوَ الْمَفْهُوم من قَول النَّحْوِيين فِي بَاب الِاشْتِغَال فِي مثل قَامَ زيد وعمرا أكرمته إِن نصب عمرا أرجح لِأَن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما، وَالثَّانِي الْمَنْع مُطلقًا حُكيَ عَن ابْن جني أَنه قَالَ فِي قَوْله:

"قلنا:الأولوية إنما يحكم بها إذا لم يكن ثَمّ داع يدعو إلى تخالفهما مثل أن يُراد بأحدهما إفادة التجدد، وبالآخر إفادة الثبوت كما هنا، فانه أراد أن يفيد أن نار الهوى يتجدد لها اشتعال في كبده الحري عند رؤيته إياهن، وأما (نار القرى) فهي موصوفة بالاشتعال دائما ."[١]

كما خالف الأصل أيضا حين قال بارتفاع الفعل المضارع؛ لتجرده من الناصب والجازم، حيث أعرب (يدب) في قول الطغرائي:

لعـــــلَّ إلمامـــــةً بـــــالجِزعِ ثانيـــــةً

يـــدِبُّ فيهـــا نســـيمُ البُـــرْءِ فـــي علـــلِ

فعل مضارع مرفوع؛ لخلوه من ناصب وجازم" [٢]

وهذا يؤدي إلى خلاف الأصول؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم، وهذا خلاف الأصول؛ لأن الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب؛لأن الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول. [٣]

=_____

عاضـــــــها الله غُلَامـــــــا بعـــــــد مَـــــــا

شـــــابت الأصـــــداع والضـــــرس نقـــــد

إن الضرس فَاعل بِمَحْذُوف يفسره الْمَذْكُور وَلَيْسَ بمبتدأ وَيلْزمهُ إِيجَاب النصب فِي مَسْأَلَة الِاشْتِغَال السَّابِقَة إِلَّا إِن قَالَ أقدر الْوَاو للاستئناف، وَالثَّالِث لأبي عَليّ أَنه يجوز فِي الْوَاو فَقَط نَقله عَنهُ أَبُو الْفَتْح فِي سر الصِّنَاعَة، وَبنى عَلَيْهِ منع كَون الْفَاء فِي خرجت فَإِذا الْأسد حَاضر عاطفة، وأضعف الثَّلَاثَة القَوْل الثَّانِي. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب صـ ٦٣٠، ٦٣١ .

(١) إيضاح المبهم صـ١٩١، ١٩٢.

(٢) المرجع السابق صـ٢٠٤، وينظر صـ٢٦٩عند إعراب (أمشي) في قوله (لو أمشي على مهل) .

(٣) ينظر: الاقتراح في أصول النحو صـ٣٦٧ .

فالأصول شاهدة بتقدم الرفع عليهما. والرفع حكم ثابت للفاعل ـ وهو عمدة ـ كما أن النصب حكم ثابت للمفعول به ـ وهو فضلة، فكما أن الفاعل قبل المفعول منزلة واعتبارًا؛ فكذلك الرفع يكون قبل النصب منزلة واعتبارًا.

موقفه من مخالفة القياس:

يلاحظ أن أبا جمعة لم يخرج عن قياس القاعدة ما لم تلجئ إلى ذلك ضرورة، فنراه مثلا يتمسك بالقياس في إضافة حيث إلى الجملة، ويقدر خبرا بعدها في قول الطغرائي:

فالحبُّ حيثُ العِدَا والأُسدُ رابضَةٌ

حَولَ الكِناسِ لها غابٌ مِنَ الأَسَلِ

فيقول:"العدا مبتدأ، والخبر محذوف تقديره (مقيمون أو نازلون)، والجملة في محل جر بالإضافة إلى حيث، فإن قيل: هلا جعلت العدا مضافا إلى حيث على أنها مضافة إلى المفرد، قلنا:لا ضرورة تلجئ إلى ذلك؛لأن إضافتها إلى المفرد شاذة، وأما حذف الخبر بعدها فكثير، فكان الحمل عليه أولى" .[1]

أما ما خالف القياس فيقصره أبو جمعة على المسموع، وقد ظهر ذلك عنده في مواضع منها:

موقفه من صياغة اسم التفضيل من غير الثلاثي نحو (أعدى) في قول الطغرائي:

أعدى عدوّكَ أدنى من وَثِقْتَ به

فحاذرِ الناسَ واصحبهمْ على دَخَلِ

حيث قال:" فاعلم أن (أعدى) في هذا البيت مما جاء على غير قياس بكونه مبنيا من عاداه معاداة وهو رباعي، ومثله يحفظ ولا يقاس عليه كقولهم: هذا أخصر من ذاك "[2]

(١) إيضاح المبهم صـ١٨٢.

(٢) المرجع السابق صـ٢٨٤.

فهو لا يرد ما صح في استعمالهم، وإن خالف القياس، وقد ظهر ذلك أيضا عند توجيه (الدهر) في قول الطغرائي:

والـــــدهرُ يعكِـــسُ آمـــالِي ويُقْنِعُنـــي

مـــن الغنيمـــةِ بعـــد الكَـــدِّ بالقَفَـــلِ

حيث قال: "(الدهر): [1] الزمان المطلق ويجمع في القلة على أدهر، وفي الكثرة على دهور، والنسبة إليه دُهْري بضم الدال على غير قياس." [2]

فهذه النسبة وإن خالفت القياس فهي مسموعة، فقد قال سيبويه في باب النسبة: "فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم: "في السَّهل سُهليٌّ، وفي الدَّهر: دُهْرِيٌّ، وفي حيٍّ من بني عديٍ يقال لهم بنو عبيدة: عُبَديٌّ فضموا العين وفتحوا الباء فقالوا عُبَديٌّ؟ "[3]

ثالثا. اختياراته:

بعد قراءة هذا الشرح على لامية الطغرائي، تبين أن أبا جمعة غالبا ما كان يناقش ويحلل، ويرجح بالأدلة من الآراء والمذاهب ما يراه أكثر سدادا، أو أقرب إلى التعليل الذي يرتضيه، ولم يكن مجرد ناقل للآراء سواء أكانت آراء بصرية أم آراء كوفية أم لعلماء آخرين متقدمين ومتأخرين[4]، مما ينبئ عن شخصية علمية واثقة .

فمثلا يرجح مذهب سيبويه في جر المضاف إليه بالمضاف؛ ذلك لأنه يتفق مع موقفه من قضية العامل التي يعول فيها على العامل اللفظي في الإعمال؛ حيث قال: "والعامل في المضاف إليه مختلف فيه، فذهب أكثرهم إلى أنه المضاف وهو الحق، ونسب إلى سيبويه ." [5]

---

(١) الدهر: الزمان، ويجمع على دهور، ويقال: الدهر: الأبد . الصحاح (دهـ ر) ٦٦١/٢.

(٢) إيضاح المبهم صـ١٣٣.

(٣) الكتاب لسيبويه ٣/ ٣٣٥، ٣٣٦ .

(٤) بعض هذه الآراء كان غير منسوب إلى أصحابه، على ما سيأتي .

(٥) إيضاح المبهم صـ١٠٠، وينظر صـ١٧٣.

وعبارة سيبويه في باب الحكاية تفيد ذلك، فقد قال:" ولو سمّيته (قط) لقلت: هذا قط زيدٍ، ومررت بقط زيد، حتَّى تكون بمنزلة حسبك؛ لأنَّك قد حولته وغيرته، وإنما عمله فيما بعده كعمل الغلام إذا قلت: هذا غلام زيدٍ."(١)

فالذي يبدو أن العامل اللفظي مقدم على العامل المعنوي عند أبي جمعة؛ لأنه هو الذي يطلب المعمول ويصح تعلقه به، فالمضاف قد ناب عن حرف الجر الذي تكون الإضافة بمعناه؛ لغرض التخصيص أو التعريف، وعمل في المضاف إليه الجر .

ولا يعترض على ذلك: بأن من شَرط الْعَامِل أَلا يكون من نوع الْمَعْمُول فِيهِ، لِأَنَّهُ لَو كَانَ من نَوعه لم يكن أحدهما بِأَن يعْمل فِي الآخر أولى من الآخر أَن يعْمل فِيهِ؛ ذلك لأن أصل الْجَرّ إِنَّمَا هُوَ بالحروف دون الْأَسْمَاء، ولكن لما حذف حرف الجر نسيا؛ لغرض التخصيص أو التعريف مع اللام في نحو:غلام زيد، وغلام رجل، أو التخفيف مع(من) في نحو: خاتم فضة، قَامَ المضاف مقَامهَ، فَبقى جر المضاف إليه على مَا كَانَ عَلَيْهِ.(٢)

يؤكد موقفه من قضية العامل ترجيح مذهب البصريين في أن العامل في المفعول به هو الفعل وحده، حيث قال: "واعلم أن العامل في المفعول به عند البصريين هو الفعل الذي يطلبه في المعنى، وهو الحق ."(٣)

وقد وافق الجمهور في فعلية (ليس)، حيث قال: " ليس من أخوات كان وهو فعل ماض عند الجمهور، بدليل اتصال الضمائر معها، فوزنه فعِل بكسر العين، ثم التزم تخفيفه، وذهب أبو بكر ابن السراج وأتباعه إلى أنها حرف نفي بمنزلة ما، والأصح الأول ."(٤)

---

(١) الكتاب لسيبويه ٣/ ٣٣٠ .

(٢) ينظر علل النحو للوراق صـ ٢٠٤، ٢٠٥، وأسرار العربية صـ ٢٠٦.

(٣) إيضاح المبهم صـ١٣٦.

(٤) إيضاح المبهم صـ٢٦٤.ولم يبين الماغوسي علة الترجيح هنا ، كما أن ما ورد في كتاب الأصول يخالف ما نسبه إلى ابن السراج، حيث قال: "فأما (ليس)، فالدليل على

وقد اختار مذهب المبرد في ترك تنوين اسم (لا) لأجل البناء؛ لصحة تعليله عنده، حيث قال: "فإن قيل: مذهب الزجاج [١] والسيرافي أن اسمها معرب، فما المانع من تنوينه؟ قلنا: قد اعتذروا عنه بأنه لم ينون؛ لثقل التنوين بالتركيب، مع قصدهم لفرط الامتزاج بها، لما فيه من قوة الدلالة على الاستغراق المراد، وفيه نظر؛لأن الجار والمجرور أشد امتزاجا من لا واسمها، مع أن تنوينه لا يحذف اتفاقا، ثم الاستقراء شاهد بأن التنوين لا يزيله من الاسم إلا كونه مضافا أو مبنيا، أو ممنوعا من الصرف، وبهذا يظهر أن الأولى ما ذهب إليه أبو العباس المبرد[٢] من أن تنوينه محذوف للبناء "[٣]

ويرجح أبو جمعة المذهب الكوفي عندما يكون أكثر سدادا من غيره، ومن ذلك موافقته لهم في ارتفاع المصدر المؤول من أنّ ومعموليها على الفاعلية بعد لو الشرطية؛ بقاء على قاعدة القياس في الشرط، وهو اختصاص أدوات الشرط

=

أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك: لست، كما تقول: ضربت ولستما كضربتما، ولسنا، كضربنا ولسن، كضربن، ولستن، كضربتن، وليسوا، كضربوا، وليست أمة الله ذاهبة كقولك: ضربت أمة الله زيدًا. الأصول في النحو ١/٨٣،٨٢.

(١) قال ابن مالك: " وزعم أبو إسحاق الزجاج والسيرافي أن فتحة: لا رجلَ، وشبهه فتحة إعراب، وأن التنوين حذف منه تخفيفا، ولشبهه بالمركب. وهذا الرأي لو لم يكن في كلام العرب ما يبطله لبطل بكونه مستلزما مخالفة النظائر، فإن الاستقراء قد أطلعنا على أن حذف التنوين من الأسماء المتمكنة لا يكون إلا لمنع صرف، أو للإضافة، أو لدخول الألف واللام، أو لكونه في علم موصوف بابن مضاف إلى علم، أو لملاقاة ساكن، أو لوقف، أو لبناء، والاسم المشار إليه ليس ممنوعا من الصرف، ولا مضافا، ولا ذا ألف ولام، ولا علما موصوفا بابن، ولا ذا التقاء ساكنين، ولا موقوفا عليه، فتعين كونه مبنيا." شرح التسهيل لابن مالك ٢/٥٨.

(٢) ينظر: المقتضب ٤/٣٦٥، ٣٦٦.

(٣) إيضاح المبهم صـ ١١٩، ١٢٠، وينظر صـ ٣٠٨ .

بالدخول على الأفعال، وقد ظهر ذلك عند توجيهه(لو أن في شرف المأوى) في قول الطغرائي:

لـــو أنَّ فـــي شـــرفِ المـــأوى بلـــوغَ مُنَـــىً

لـــم تبـــرحِ الشـــمسُ يومـــاً دارةَ الحَمَـــلِ

حيث قال:" واختلف النحاة [1] في محل أن ومعموليها إذا وقعت بعد لو الشرطية، فذهب الكوفيون، والزجاج، والمبرد، والزمخشري، وابن الحاجب إلى أنها في محل رفع على الفاعلية، والتقدير: لو ثبت كون بلوغ المنى في شرف المأوى، وذهب سيبويه[2] والجمهور إلى أنها في محل رفع بالابتداء، و لا يحتاج إلى خبر؛ لاشتمال صلتها على المسند إليه والمسند، وقال ابن عصفور وجماعة: الخبر محذوف، والتقدير في نحو قوله تعالى: **{وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا}**[3] أي: لو صبرهم ثابت، والمذهب الأول أولى؛ لأن فيه إبقاء (لو) على ما تقتضيه أدوات الشرط من الدخول على الفعل، ولهذا قالوا في نحو قوله تعالى **{لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ}**[4] أن (أنتم) فاعل بفعل محذوف يدل عليه تملكون ." [5]

فأساس هذا الترجيح عند أبي جمعة هو استصحاب الأصل في دخول أدوات الشرط على الفعل، قال المرادي: "وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج، وكثير من

---

(١) ينظر هذا الخلاف في الارتشاف ٣/ ١٢٥٦، و١٢٥٧، والتذييل والتكميل ٧٥/٥، وتمهيد القواعد ٧٧٢/٢

(٢) قال سيبويه:" هذا باب من أبواب أن وتقول: لو أنه ذاهبٌ لكان خيراً له، فأنَّ مبنيَّة على لو كما كانت مبنيَّة على لولا، كأنك قلت: لو ذاك، ثم جعلت أنَّ وما بعدها في موضعه فهذا تمثيل وإن كانوا لا يبنون على لو غير أن، كما كان تسلم في قولك بذي تسلم في موضع اسم، ولكنَّهم لا يستعملون الاسم؛ لأنّهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتَّى يكون المستغنى عنه مسقطاً." الكتاب لسيبويه ٣/ ١٢١

(٣) سورة الحجرات: آية ٥

(٤) سورة الإسراء: آية ١٠٠ .

(٥) إيضاح المبهم صـ٢٤٠.

النحويين[١]، إلى أنها فاعل بفعل مقدر، تقديره: ولو ثبت أنهم، وهو أقيس؛ إبقاء للاختصاص"[٢]

وتأكيدا لمنهجه في بقاء الاختصاص، يوافق شيخ الكوفيين–الكسائي– في ارتفاع ما بعد(لولا) الشرطية على الفاعلية، عند توجيه(لولا فسحة الأمل) من قول الطغرائي:

أعلِّـــلُ الـــــنفس بالآمـــــالِ أرقُبُهـــــا

مـــا أضـــيقَ العـــيشَ لـــولا فســـحةُ الأمَـــلِ

حيث قال:" (لولا) حرف فيه معنى الشرط يدل على امتناع الشيء لوجود غيره ... وجواب (لولا) في بيت الطغرائي هذا محذوف، والتقدير: لولا فسحة الأمل موجودة لمت حسرة من ذلك، ونقل عن الكسائي[٣] أن الاسم بعدها مرفوع بفعل مضمر تدل عليه (لولا)، وتقديره هنا: لولا وجدت فسحة الأمل، وهذا المذهب قوي؛ لأن الظاهر في (لولا) هذه، أن فيها معنى الشرط ."[٤]

ويوافق الكوفيين . أيضا. في الأخذ بظاهر الإضافة وعدم التكلف بالتأويل، فيجيز إضافة الاسم إلى مماثله، كـ (رأد الضحى) في قول الطغرائي:

مجـــــدي أخيـــــراً ومجـــــدِي أوّلاً شَـــــرَعٌ

والشـمسُ رأْدَ الضُـحَى كالشـمسِ فـي الطَفَـلِ

حيث قال: "إضافة (الضحى) إلى (رأد) من إضافة المطلق المبهم إلى المعين على وجه التقييد والبيان، ونظيره: كل القوم، وذات زيد، أو من إضافة المسمى

(١) ينظر: المقتضب ٣/٧٧، والكشاف ٤/٣٥٩، والكافية في علم النحو صـ ٥٢، والجنى الداني صـ٢٧٩، وهمع الهوامع ١/ ٥٠٢ .

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني صـ ٢٧٩، ٢٨٠ .

(٣) ينظر: الجنى الداني للمرادي صـ ٦٠١.

(٤) إيضاح المبهم صـ ٢٥٣ .

إلى الاسم كسعيد كرز، ... فلهذا ذهب أكثر البصريين إلى التأويل المذكور[١]، وذهب بعضهم والكوفيون[٢] إلى أن الاضافة على ظاهرها، ومجرد اختلاف اللفظين كاف في صحتها، على أنهم لم يستعملوها إلا حيث يكون المضاف إليه أشهر من المضاف، وإن اتحدا معنى، قاله الرضي، وهذا هو الحق؛ لأنا لو ذهبنا إلى تأويل جميع ما ورد في كلام العرب من هذه الإضافة؛ لاحتجنا إلى تعسفات كثيرة "[٣]

وقد يترجح عنده كلا المذهبين – البصري والكوفي – إذا صح عنده التوجيه عليهما، كما ظهر ذلك عند إعرابه (ما أضيق) في قول الطغرائي:

أعلِّلُ النفس بالآمالِ أرقُبُها

ما أضيقَ العيشَ لولا فسحةُ الأمَلِ

حيث قال: "وأما أفعل المستعمل في التعجب ففيه خلاف[٤]، فذهب البصريون إلى أنه فعل ماض بدليل اتصال نون الوقاية به في قولهم: ما أفقرني إلى رحمة الله، وما أحسنني إن اتقيت الله، ووافقهم على ذلك الكسائي من الكوفيين، وعليه ففتحة (أضيق) في البيت حركة بناء كالتي في ضرب زيد عمرا، وفاعله يعود إلى (ما) على ما تقدم، والعمر مفعول به، واللام فيه للعهد أو نائبة عن الضمير، وإنما نصب المفعول به، وإن كان غير متعد في الأصل؛ لأن الهمزة فيه للتعدية، وذهب أكثر الكوفيين إلى أن أفعل الذي بعد ما التعجبية اسم، بدليل ما أحيسنه،

(١) تنظر هذه الأوجه في أمالي ابن الحاجب ٢/ ٥٢٤و ٢/ ٥٢٥، وتمهيد القواعد ٦٠٥/٢.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣٩٢/١.

(٣) ايضاح المبهم صـ١٠٤، ١٠٥وينظر صـ١٠٦، ١٣٦، ٢٩٢.

(٤) ينظرالخلاف في: التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين صـ ٢٨٥، وشرح التسهيل٢١/٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٥٩/٢ .

وعليه (فأضيق) في البيت اسم منصوب بالمخالفة؛ لأنه وصف للعيش لا لما التي هي مبتدأ، والعمر منصوب على التشبيه بالمفعول به ." [١]

وتأكيدا لمنهجه في الترجيح، وهو اختياره ما يتناسب مع فكره النحوي وتتجه عنده علته، نراه يوافق السيرافي و ابن السراج في أنه يجوز حذف مفعولي ظن اقتصارا، لضعف ما يدل عليهما فيقول عند توجيه (فظن شرا) في قول الطغرائي:

وحســـــنُ ظَنِّـــــكَ بالأيـــــام مَعْجَـــــزَةٌ

فظُـــنَّ شَـــرّاً وكُـــنْ منهـــا علـــى وَجَـــلِ

"ويجوز أن تجعل المفعولين هنا محذوفين؛ اقتصارا على مذهب السيرافي، وابن السراج[٢]، ولا تقدر شيئا أصلا، وهو الأظهر؛ لضعف ما يدل عليهما " [٣]

ويوافق كذلك مذهب ابن مالك في الحكم على(من) الداخلة على قبل وبعد بالزيادة، حيث يقول عند إعراب (من قبله) في بيت الطغرائي:

هـــذا جَـــزاءُ امـــرئٍ أقرانُـــه درَجُـــوا

مـــن قَبْلـــهِ فتمنَّـــى فُســـحةَ الأجـــلِ

"من مختصة بجر الظروف الغير المتصرفة، واختلف فيها[٤]، فذهب الجمهور إلى أنها لابتداء الغاية لا يقال: إنها لا تدخل على الزمان عندنا؛ لأنا نقول: لا نسلم أنهما ظرفا زمان ومكان في أصلهما، وإنما هما صفتان له، فاتسع منهما إلى أن استعملا ظرفين، ولو سلم فالقبلية والبعدية لا يختصان بالزمان، بل يكونان في المعاني والأشخاص، وذهب جماعة منهم ابن مالك إلى أن (مِن) معهما زائدة للتوكيد، وهذا هو الحق"[٥]

---

(١) إيضاح المبهم صـ٢٥٢.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ١٨٢/١.

(٣)إيضاح المبهم صـ٢٩٣.

(٤) ينظر: هذا الخلاف في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب صـ ٤٢٩ .

(٥) إيضاح المبهم صـ٢٧٢.

يبدو من عبارة أبي جمعة أنه يعرض خلافا نحويا حول حكم زيادة (من) الداخلة على(قبله) في بيت الطغرائي مرجحا قول ابن مالك، وهو زيادتها توكيدا، فقد قال ابن مالك:"وإذا دخلت (مِن) على قبل وبعد ولدن وعن فهي زائدة؛ لأن المعنى بثبوتها أو سقوطها واحد."[(١)]، وذلك مبني على مذهب الأخفش في أنه يجوز زيادتها[(٢)] بلا شرط، وعبارة الأخفش عند توجيه قوله تعالى: **{وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ}**[(٣)] تشعر بذلك حيث قال:"ف {مِنْ} أدخلت ها هنا توكيدا – والله أعلم – نحو قولك (مَا جَاءَنِي منِ أَحَدٍ) [(٤)]

والأولى إبقاء (من) على أصل معناها الذي وضعت له وهو الابتداء[(٥)] مع (قبل وبعد)، ولكن قد يتضح معنى الابتداء نحو قوله تعالى: **{لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ}** [(٦)]، و(انطلقت من تحت الشجرة) فإنه لا يصح في نحو ذلك أن تكون بمعنى (في)، ولا زائدة لأن المعنى يكون على ذلك (لأكلوا من فوقهم وتحت أرجلهم)، وهو ممتنع، وكذلك قولنا (انطلقت من تحت الشجرة)؛ وذلك لأن مبدأ الانطلاق من هذا المكان، والمعنى يتغير بتقديرها بـ (في) أو بجعلها زائدة، وأحيانا يدق المعنى حتى يحتاج إلى غوص واستخراج، وفي نحو هذا يحصل

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٤٠، وينظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو ١/ ٥٢٧ .

(٢) لزيادة (من) عند جمهور البصريين شرطان: الأول ـ أن تكون بعد نفي أو شبهه، وهو النهي والاستفهام، والثاني ـ أن يكون مجرورها نكرة، مثل: لا يقم من أحد . ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٧٥٠، والمقاصد الشافية ٣/ ٦٠٤ .

(٣) سورة الزمر: آية ٧٥ .

(٤) معانى القرآن للأخفش ٢/ ٤٩٧ وينظر: تفسير الطبري ٢١/ ٣٤٣، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٦/ ٢٢٠٩ (منن) .

(٥) ابتداء الغاية هو الغالب عليها، حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليها. مغني اللبيب ١/٤١٩.

(٦) سورة المائدة: آية ٦٦ .

الخلاف، ومن ذلك على سبيل المثال قوله تعالى: **{وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّاكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا}**(١)

وقوله: **{وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَ رْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ}** (٢)

فـ (بعد) الأولى بدون (من)، والثانية بـ (من)(من بعد)، والظاهر في اللفظ أن (من) ههنا زائدة زيادة ظاهرة، ولكن بالتدقيق ومقارنة السياقين يتبين أنها ليست زائدة.(٣)

كذلك في بيت الطغرائي السابق، فهو وإن كان ظاهره زياد ة (من) في (من قبله)، لكن بالتدقيق يتبين أنها تفيد ابتداء الزمان، فمراد الشاعر أن مبدأ إعاقة الزمان، كان مع أقرانه الذين سبقوه . (٤)

وقد يرجح بعض الآراء دون نسبتها، كقوله عند توجيه (ولو دهنتي أسود) من قول الطغرائي:

ولا أخِـــــــلُّ بغِـــــــزلان أغازِلُهـــــــا

ولـــو دهنتـــي أســـودُ الغِيـــل بالغيَـــلِ

حيث قال:" قال بعض النحاة:إن الواو في مثل هذا التركيب للعطف، وجملة العطف التي بعدها معطوفة على شرط محذوف هو ضد الشرط المذكور، فنحو قولك: أكرمك لو أهنتني عنده تقديره: أكرمك إن لم تهني ولو أهنتني، ونحو:(ولا أخل بغزلان إن لم تدهني أسود الغيل ولو دهنتي)، وذهب الجمهور إلى أن الواو

(١) سورة النحل: آية ٧٠.
(٢) سورة الحج: آية ٥.
(٣) ينظر: معاني النحو. د .فاضل السامرائي ٢/ ١٩٣، ١٩٥ .
(٤) ينظر:إيضاح المبهم صـ٢٧١.

في مثله للحال، وما بعدها جملة في محل نصب على أنها حالية، والمذهب الأول أسدّ. "[1]

وقد يكتفي بذكر ما اختاره من الآراء، وذلك كما في توجيه (عند) من قول الطغرائي:

رضَـــى الـــذليلِ بخفـــضِ العـــيشِ يخفضُـــه

والعِـــزُّ عنـــدَ رســـيمِ الأينُـــقِ الـــذُّلُلِ

حيث قال:" عند ظرف مكان وهو مضاف إضافة محضة إلى رسيم، ... والعامل في الظرف أعني (عند) فعل على المختار."[2]

وقد يستعمل في ترجيح بعض الأوجه مصطلحا مزدوجا؛ تأكيدا لتقويته على غيره؛ وتسويغا للعمل به، من ذلك قوله:" وهو الراجح والمعول عليه " عند توجيه كاف (كالسيف) في قول الطغرائي:

نَـــاءٍ عـــن الأهـــلِ صِـــفْرُ الكـــفِّ منفـــردٌ

كالســـيفِ عُـــرِّيَ متنـــاهُ مـــن الخَلَـــلِ

حيث قال:"يحتمل أن تكون الكاف اسما في محل رفع على أنه خبر رابع عن(أنا) المقدر، وهو الراجح والمعول عليه ."[3]

لكنه لم يفصح عن سبب الاختيار؛ ولعله مناسبة المعنى للإعراب، الذي كثيرا ما يعول عليه أبو جمعة في التوجيه الإعرابي، فالشاعر أراد أن يقول: أنا خالي الكف من المال مثل السيف المعرى من حلله .

ومثله ما قاله في ترجيح رواية فتح همزة (إنّ) وتشديد نونها في قول الطغرائي:

(١) المرجع السابق صـ ٢١٣.
(٢) المرجع السابق صـ٢٢٩.
(٣) المرجع السابق صـ١١٤.

إن العُلَـــــى حـــــدَّثتِني وهـــــي صـــــادقةٌ

فـــي مـــا تُحـــدِّثُ أنَّ العـــزَّ فـــي النُقَـــلِ

حيث قال:"(أنّ) بفتح الهمزة وتشديد النون...، وهو الصواب والمعول عليه"[١]

ومثله أيضا قوله: (أوضح وأصح)عند توجيه (بنفسي) في قول الطغرائي:

غـــــالى بنفســـــيَ عِرفـــــاني بقيمتِهـــــا

فصُـــنْتُها عـــن رخـــيصِ القَـــدْرِ مبتَـــذَلِ

فقد قال:" (بنفسي) يتعلق (بعرفاني)، والباء فيه للظرفية...، ويجوز أن يتعلق بغالي وتكون الباء فيه للظرفية أيضا، والأول أوضح وأصح"[٢]

رابعا . اعتراضاته:

تُظهر اعتراضات أبي جمعة مخالفته بعض النحاة في الرأي، فهو حين يرد رأيا أو ينقده فإنما يعتمد في ذلك على تعليل أو دليل قوي؛ بغية الوصول إلى تقرير المسألة حسبما يترجح لديه.

ومن الأساليب التي استعملها في اعتراضاته قوله: (وليس بوجه)، فقد استعمله اعتراضا على ما ذهب إليه الزجاج من أن العامل في المضاف إليه هو الحرف الذي تقدر الإضافة بمعناه، حيث قال: " وذهب بعضهم[٣] إلى أنه الحرف الذي تقدر الإضافة بمعناه، و نسب إلى أبي إسحاق الزجاج[٤]، وليس بوجه؛ لأن عمل حروف الجر في حال حذفها ضعيف، على أن حذفها صار نسيا منسيا، فلو كانت مرادة مقدرة للعمل لم يتأت فرق بين غلام زيد وغلام لزيد ."

(١) المرجع السابق صـ٢٣٥.

(٢) المرجع السابق صـ٢٦٠.

(٣) ينظر خلافهم في العامل في المضاف اليه في شرح الرضي على الكافية ٧٢/١.

(٤) ينظر تمهيد القواعد ٣١٦١/٧.

فوجه اعتراضه: أن المضاف قد ناب عن حرف الجر، وأفاد معناه، فلا حاجة إلى تقديره، ولو كان مقدرا لكان (غلام زيد) نكرة، كغلام لزيد، على أن حذف الجار وإبقاء عمله محذور .

وفي نفس السياق نجده يعترض على من قال بأن العامل فيه هو الإضافة حيث قال: " وهذا ضعيف جدا؛ لأن الإضافة هي المقتضى، ولو سلم بادعاء العامل المعنوي لا يُصار إليه إلّا لضرورة، ولا ضرورة هنا"(١)

فوجه اعتراضه على هذا الرأي الخروج عن الأصل في الإعمال، فالعامل المعنوي غير المنطوق به، لا يتصل به معموله، ولا يصحُّ تعلق الأثر به.

ومع أنه لا يعول في العمل إلا على العامل اللفظي، ولا يلجأ إلى المعنوي إلا لضرورة ـ فقد وجدناه يعترض على ما ذهب إليه الكسائيّ من أن رافع الفعل المضارع ما في أوّله من الزوائد الأربع، حيث قال:" وأما ما ينقل عن الكسائي من أنه مرفوع بحروف المضارعة فليس بقوي؛ لأنها هي التي أوجبت المضارعة التي هي المقتضى، وأين العامل لاقتضائه أن يكون مرفوعا دائما، وما أجابوا به عنه من أنها تنعزل عن العمل لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة بطرو عامل منفصل كالناصب مثلا ضعيف؛ للقطع بأن حرف التنفيس يمنع العامل الطاري من العمل مع كونه كجزء الكلمة باتفاق." (٢)

ويبدو من خلال اعتراضه أنه يعول على العامل اللفظي المنفصل عن الكلمة لا المتصل بها كأحد أجزائها؛ فجزء الشيء لا يعمل فيه، وعليه فاعتراضه ظاهر لمخالفته قياس الأصول (٣)، فالأصول تدل على أن العامل يجب أن يكون غير المعمول، وألا يكون جزءا منه، فهذه الحروف وإن حدث الرفع مع حدوثها(٤) فقد

(١) إيضاح المبهم صـ ١٠٠.
(٢) المرجع السابق صـ١٣٢.
(٣) ينظر: لمع الأدلة صـ١٣٤ والإنصاف ٢/ ٤٥٠ .
(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٢٢٠، وشرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ٤/ ٢٨

صارت من نفس الفعل كحرف من حروفه، وجزءُ الشيء لا يعمل في باقيه، لأنه يكون عاملاً في نفسه.(١)

ولأنه يميل إلى الأخذ بالظاهر، والبعد عن التكلف بالتقدير- يعترض على مذهب الكوفيين في أن فعل الأمر معرب، وهو مجزوم عندهم بلام الأمر المقدرة فيقول:"هذا وإن استحسنه بعضهم(٢) فهو خَلف من القول؛ لأن حذف الجازم وإبقاء عمله وإن كان ضعيفا بابه الشعر، لكن المقتضى للإعراب معدوم، فلا وجه لارتكاب هذا التكلف، لا يقال حروف المضارعة فهي كالموجودة لنا، فقول حروف المضارعة أتي بها لمعان تدل عليها، كألف ضارب، وميم مكرم، فكما لا يستقيم حذف هذه وإرادتها، كذلك حروف المضارعة ." (٣)

وواضح من رده مذهب الكوفيين، أنه يرتضي مذهب البصريين في أن فعل الأمر مبني؛ لأنه لَو حذفت اللَّام لم يبْق عَملهَا، هَذَا لَو كَانَ الْحَذف للام وَحدهَا، فَكيف إِذا حذفت اللَّام وحرف المضارعة، وتغيرت الصِّيغَة.

على أن طريق الحذف أن يكون للتخفيف، وإذا كان كذلك، فلو أرادوا التخفيف لحذفوا اللام ويبقى حرف المضارعة، فحذفهم له وإتيانهم بالهمزة بعيد عن مقصد التخفيف، وأيضا حذف الجازم وإبقاء عمله محذور، كما كان ذلك في الجار الذي هو نظيره . (٤)

(١) ينظر: خلافهم في رافع الفعل المضارع في الإنصاف ٢/ ٤٤٨مسألة: القول في رفع الفعل المضارع، ونتائج الفكر للسهيلي ١/ ٦٢.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٢٧/٢ (مسألة فعل الأمر معرب أو مبني) ، واللباب في علل البناء والإعراب ١٧/٢.

(٣) إيضاح المبهم صـ١٧٧.

(٤) ينظر: مسائل خلافية في النحو للعكبري صـ١٢٣، والمقاصد الشافية للشاطبي ١٠٢/١.

المبحث الثاني

التوجيه الإعرابي عند أبي جمعة

إذا كان الجرجاني قد عرف التوجيه بكونه: إيراد الكلام على وجهٍ يندفع به كلام الخصم، [١]، فإن الفيروزآبادي قد نقل ما يفيد بأن التوجيه تفسير يوضح الرأى الذي غمض، حيث قال: "والذي سَمِعْناه مِن العَرَبِ أَنَّ الذي يخْلُف الرجُلَ في أَهْلِه يقالُ له الكاهِنُ بالنُّونِ، قالَ: فلا يخْلُو هذا الحَرْف مِن شَيْئَيْن، أَحَدُهما أَنْ يكونَ المحَدِّث سَاءَ سمعُه ففطنَ أَنَّه كاهِلٌ وإِنَّما هو كاهِنٌ، أَو يكون الحَرْف تعاقَبَ فيه بَيْن اللَّام والنُّون، ونَقَلَ السَّهيليُّ في الرَّوضِ هذا التَّوْجيه بعَيْنِه عن ابنِ الأعْرَابيِّ، قالَ: وهذا الذي ذَكَرَه أَبو سَعيدٍ له وَجْه بَعِيد" [٢]

ومن ثم يبدو التوجيه الإعرابي: جعل الإعراب المشكل ذا وجه مقبول ومستساغ، سواء أوافقه الموجه أم خالفه، معتمدا على معنى أو عامل أو أسلوب أو ضرورة، على النحو الذي يعكسه البيان الآتي:

أولا ـ العامل النحوي:

العامل هو: ما يدخل على الكلمة فيؤثر في آخرها، رفعا، أو نصبا أو جرا، أو جزما، أو ما به يتقوّم المعنى [٣] المقتضي للإعراب، وهو عنصر جوهري في الفكر النحوي العربي، وهذا العامل قد يكون لفظيا أو معنويا، والمعول عليه في الإعمال عند أبي جمعة هو العامل اللفظي، ومسوغ الإعمال هو الاقتضاء والطلب، فإذا اقتضى شيء شيئا ماعمل فيه، وقد فهم ذلك من عبارا ته في كتابه(إيضاح المبهم) عند توجيهه لأبيات اللامية، و من ذلك ما قاله عند إعراب (يعكس آمالي) في قول الطغرائي:

والـــــدهرُ يعكِـــــسُ آمـــــالِي ويُقْنِعُنـــــي

---

(١) التعريفات صـ ٦٩ .

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس ١٥/ ٦٧١ (ك هـ ل) .

(٣) الكافية في علم النحو صـ ١١ .

مـــــن الغنيمـــــةِ بعـــــد الكَـــــدِّ بالقَفَـــــلِ

حيث قال: "واعلم أن العامل في المفعول به عند البصريين، هو الفعل الذي يطلبه في المعنى وهو الحق" [١] ذلك لأن الفعل المتعدي يقتضى فاعلا ومفعولا؛لأنه حدث، ولابد لكل حدث من فاعل، ولابد له من محل يقع فيه الحدث، فحينئذٍ يقتضي فاعلاً ويقتضي مفعولاً، فيؤثر في الفاعل بالرفع، وفي المفعول بالنصب.

ومن ذلك اعتراضه على ما ذهب إليه أبو العباس المبرد وأتباعه من أن فعل الشرط مجزوم بأداته وهما جازمان لفعل الجواب؛ بحجة أنهما صارا كالشيء الواحد لضعف الحرف عن العمل في فعلين حيث قال:"وهذا التعليل ضعيف؛ لأن المعتبر في العمل الاقتضاء [٢]؛ ولهذا تنصب إنّ المشددة النون الاسم وترفع الخبر مع ضعفها اتفاقا."[٣]

وقبله قال الشاطبي: "المطرد ألا يعمل الفعل في الفعل، ولكن لما كان طالبا له عند اقتران أداة الشرط به عمل فيه ...، فإنما معتمدهم في العمل الطلب، فإذا طلب لفظ ما لفظا آخر وكان طلبه له اختصاصيا، ولم يقع منه موقع الجزء عمل فيه".[٤]

أما العامل المعنوي، والذي يكون في مقابلة اللفظي، ويأتي العمل فيه بعدم مصاحبة لفظ يتعلق به، فالماغوسي يقصر إعماله على الضرورة، وقد صرح بذلك في مواضع:

منها: قوله ردا على من ذهب إلى أن المضاف إليه مجرور بالإضافة: "والعامل في المضاف إليه مختلف فيه[٥]، فذهب أكثرهم إلى أنه المضاف وهو

---

(١) إيضاح المبهم صـ١٣٦، و ينظر هذا الخلاف في الإنصاف (مسألة: القول في عامل النصب في المفعول) ٦٦/١ وأسرار العربية صـ ٨٣ .

(٢) الاقتضاء هو: أنه يطلبه ليتمم معناه .

(٣) إيضاح المبهم٢٢٣.

(٤) المقاصد الشافية ١/ ٦١٤ .

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٧٢/١ .

الحق، وذهب آخرون إلى أن العامل هو الإضافة، وهذا ضعيف جدا؛ لأن الإضافة هي المقتضى، ولو سلم بادعاء العامل المعنوي، لا يصار إليه إلا لضرورة، ولا ضرورة هنا"[١]

ومثله: ما رد به على مذهب الأخفش[٢] في أن العامل في النعت والتوكيد وعطف البيان هو التبعية، حيث قال:" مذهب الأخفش وأتباعه أن العامل في النعت والتوكيد وعطف البيان التبعية، وهي أمر معنوي، كما في عامل المبتدأ، ويرده:أن العامل المعنوي لا يصار إليه إلا لضرورة " [٣]

وقد اختار السهيلي مذهب الأخفش وقواه بقوله: "وإلى هذا القول أذهب؛ وإنما قوي عندنا هذا القول الثاني لوجوه، منها: امتناع تقديم النعت على المنعوت، ولو كان الفعل عاملاً فيه لما امتنع أن يليه معموله، كما يليه المفعول تارة، والفاعل أخرى، وكما يليه الحال والظرف، ولا يصح أن يليه ما عمل فيه غيره". [٤]

ومن ذلك أيضا رده على مذهب الكوفيين[٥]، في أن ناصب المفعول معه عامل معنوي وهو (الخلاف) حيث قال:" وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالخلاف، وقد علمت أن العامل المعنوي لا يعمل ما لم تلجئ إليه ضرورة ." [٦]

فضرورة إعمال العامل المعنوي عند أبي جمعة حيث لا يوجد عامل لفظي يسند إليه العمل، فإذا ما وجد كان أولى بالعمل، ولعله قد تأثر في ذلك بقول الإمام الرضي: "والأولى إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر إلى

---

(١) إيضاح المبهم صـ١٠٠.
(٢) المرجع السابق صـ٢٠٧.
(٣) المرجع السابق صـ ٢٠٧.
(٤) نتائج الفكر في النحو صـ ١٨٠، ١٨١ .
(٥) ينظر: الإنصاف ٢٠٠/١ (مسألة القول في عامل النصب في المفعول معه) ، وهمع الهوامع ٢٤٠/٢.
(٦) إيضاح المبهم صـ ٢٤٦، ٢٤٧ .

المعنوي." [١]، وهذا مع المبتدأ والفعل المضارع، وقد فهم ذلك من كلام أبي جمعة عند حديثه عن رافع الفعل المضارع، حيث قال: "واعلم أن المقتضى لإعراب المضارع هو شبهه بالاسم لفظا ومعنى واستعمالا بسبب دخول حرف المضارعة عليه، ثم كونه واقعا بنفسه موقعا يصح وقوع الاسم فيه من غير أن ينضم إليه حرف يرده إلى تقدير الاسمية، هو المعنى الذي استحق به أقوى وجوه الإعراب أعني الرفع؛ لكونه بعامل معنوي كما في المبتدأ " [٢]

ويؤكد ذلك اعتراضه على من قال بإعمال الإسناد في الفاعل مع وجود عامل لفظي، فالإسناد عنده يقتضي الرفع، وليس عاملا، وإنما العمل للفعل الذي اقتضى الفاعل، وقد صرح بذلك عند إعراب(طال اغترابي) في قول الطغرائي:

طـــالَ اغترابـــيَ حتـــى حـــنَّ راحلتـــي

ورحُلهـــا وقـــرَى العَسَّـــالةِ الـــذُّبلِ

حيث قال: "(طال) فعل ماض (اغترابي) فاعله مرفوع به عند المحققين، ولكونه عاملا فيه وجب تقديمه عليه ، وتحقيقه: أن المقتضى للرفع فيه هو الفاعلية، والذي تتقوم به الفاعلية، وتتحقق بسببه هو المسند من فعل أو شبهه، فعلم أن المسند هو العامل، وقيل هو الإسناد، وليس بقوي"[٣]

فعلة العمل؛ كون الفعل مقتضياً وطالبًا الفاعل وغيره؛ لأنه حدث ولا بد له من محدِث، ومحلٍّ يقع عليه الحدث.

وطردا لقاعدة الاقتضاء في العمل عند أبي جمعة، وجدناه يميل إلى مذهب البصريين[٤] في أن فعل الشرط وجوابه مجزومان بأداة الشرط؛ لاقتضائها إياهما؛ ولربطها إحدى الجملتين بالأخرى، حتى صارتا كالواحدة، ثم يعترض على المبرد

(١) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ١/ ٥١٨ .
(٢) إيضاح المبهم صـ١٣١ .
(٣) المرجع السابق صـ١٢٥.
(٤) ينظر: الإنصاف ٤٩٣/٢ (مسألة عامل الجزم في جواب الشرط) .

في أن فعل الشرط مجزوم بأداته، وهما جازمان لفعل الجواب؛ لأنهما صارا كالشيء الواحد؛ لضعف الحرف عن العمل في فعلين، بقوله: "وهذا التعليل ضعيف؛ لأن المعتبر في العمل الاقتضاء، ولهذا تنصب (إن) المشددة النون [١] الاسم وترفع الخبر مع ضعفها اتفاقا" [٢]

وأما العامل المعنوي الذي يعنى به اللفظ الذي يعمل بسبب ما يتضمنه من معنى الفعل ولا يعمل حتى يدل عليه الدليل اللفظي أو التوجه أو ما شاكله [٣]، فيرى أبو جمعة أن عمله ضعيف، وقد ظهر ذلك عند توجيه (وعين النجم ساهرة) في قول الطغرائي:

تنـــام عنّـــي وعـــينُ الـــنجمِ ســـاهرةٌ

وتســـتحيلُ وصِـــبغُ الليـــلِ لـــم يَحُـــلِ

حيث قال:" فإن قيل: لمَ لمْ تجعل (عين النجم) خبر مبتدأ محذوف، على أن التقدير وهذا عين النجم، و(ساهرة) حالا منه على حد قوله تعالى: **{وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا}**[٤]، قلنا: عمل العامل المعنوي في الحال ضعيف مع وجوده في اللفظ؛ ولهذا لا يجوز تقديمه عليه، ولا ورد عاملا في حالة الحذف في كلام فصيح بخلاف العامل اللفظي"[٥].

---

(١) الاقتضاءُ في الابتداء كاقتضاءِ (كانَ) و(إنَّ) يَدُلُّ عليه أنَّ (كانَ) و (إنَّ) أَضعفُ من الفِعل المُتعدّي وقد عَملا في اسمين كما عَمِلَ (ضَرَبَ) في الفاعِلِ والمَفعول.) ينظر التبيين صـ ٢٣٠.

(٢) ينظر: إيضاح المبهم صـ٢٢٣ .

(٣) ينظر:نتائج الفكر في النحو صـ ١٨٠ .

(٤) سورة هود: آية ٧٢ .

(٥) إيضاح المبهم صـ ١٦٢.

ثانيا ـ أسلوب الفنقلة (المقاولة):[١]

يعد الحجاج سمة بارزة من سمات أسلوب الماغوسي في عرض القضية النحوية في كتابه (إيضاح المبهم)، وهو يعتمد فيه على طريقة (الفنقلة) التي يعنى بها افتراض أسئلة، أو اعتراضات، ثم الإجابة عنها بغرض التوضيح والإقناع، أو بغرض رد بعض الآراء؛ لتقرير المسألة أو الحكم النحوي حسب ما يترجح لديه.

وقد أطلق عليه ابن عصفور (اعتراض النفس) حيث قال تعليقا على رأي ابن جني في (فعُلان) من (قيٌّ)" وقال أبو الفتح: الوجه عندي إدغامه، ليسلم من ظهور الواوين مضمومة إحداهما؛ لأنه إذا قال: "قَوِيَانٌ" التبس بـ(فَعِلان)، فمن هنا قوي الإدغام، ثمَّ اعترض نفسه بأن قال: فإن قيل: إذا أُدغم لم يُعلم:(أفَعُلان) هو أم (فَعِلان) مكسور العين؟ قيل: هذا محال؛ لأنك لو أردتَ بناء (فَعِلان) لقلبتَ الواو الأخيرة ياء لانكسار ما قبلها، فيختلف الحرفان" [٢]

وقد عول كثير من النحاة وعلى رأسهم سيبويه .رحمه الله . [٣]، وكثير من الفقهاء والمفسرين علي الحجاج بأسلوب الفنقلة في إيصال فكرة ما إلى المخاطب، أو تنبيهه على مسألة مهمة، وأبو جمعة ليس بدعا من هؤلاء؛ فقد استعمل هذا الأسلوب كثيرا أثناء إيضاحه وإعرابه للامية الطغرائي؛ قاصدا من وراء ذلك التنبيه على توضيح قاعدة، أو إثبات رأي، أو تقرير حكم نحوي، أو رد بعض الآراء والمذاهب بطريقة موضوعية، وأداته المستعملة عنده هي (فإن قيل كذا، قلنا كذا)،

---

(١) المقاولة: قاوله في أمر كذا، أي قال أحدهما للآخر. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم للحميري ٥٦٨٢/٨.

(٢) الممتع الكبير في التصريف صـ ٤٨٠.

(٣) وأداته المستعملة عنده غالبا (فإن قلت كذا،قلت كذا) ومن ذلك قوله في باب(الأفعال التي تستعمل وتلغى):"فإن قلت: أين، وأنت تريد أن تجعلها بمنزلة " فيها " إذا استغنَى بها الابتداءُ، قلت: أين ترى زيدٌ، وأين تُرَى زيدا" . الكتاب ١٢١/١، وينظر:٣٩٥/١، ٥٥/٢، ٣٠٨/٤ .

وكان هذا الأسلوب سمة بارزة عند أبي جمعة في شرح اللامية، حتى لا يكاد إعراب بيت من أبياتها يخلو منها.

وقد اعتمد عليه في بيان العلة، كقوله عند بيان علة تأويل إضافة (رأد الضحى) في قول الطغرائي:

مجـــدي أخيـــراً ومجـــدِي أوّلاً شَـــرَعٌ

والشـمسُ رأْدَ الضُـحَى كالشـمسِ فـي الطَفَـلِ

على أنه من إضافة المسمى إلى الاسم[1]، كسعيد كرز، حيث قال:" فإن قيل: فما المحوج إلى هذا التقدير، قلنا: هو أن الإضافة إنما شرعت لأن يستفاد منها تعريف المضاف بالمضاف إليه، أو تخصيصه به بواسطة نسبة بينهما راجعة إلى عهد بين المتكلم والمخاطب فيه، وإذا كانا متحدين انتفت فائدتها؛ إذ الشيء لا يعرف نفسه ولا يخصصه؛ فلهذا ذهب أكثر البصريين إلى التأويل المذكور.[2]

كما اعتمد أبو جمعة على هذا الأسلوب في إثبات وجه إعرابي قد يتوهم أنه لا يناسب السياق، وذلك كما في توجيه (وأنت تخذلني) في قول الطغرائي:

فقلـــتُ أدعـــوكَ للجُلَّـــى لتنصُـــرَنِي

وأنـــت تخـــذِلُني فـــي الحـــادثِ الجَلَـــلِ

فقد أعربها حالا من مفعول (أدعوك)، ثم قال:" فإن قيل: فائدة الحال تخصيص العامل بوقت مضمونها، وخذلان المخاطب إن كان مقارنا للنداء كان عبثا، وإن كان قبله انتفت المقارنة، قلنا: سياق كلامه ظاهر في أن الدعاء كان في حالة الخذلان، ولا عبث فيه؛ لأنه إنما قصد بهذا الكلام اللوم على صاحبه، وتحريضه

(١) إنما أول الأول بالمسمى، والثاني بالاسم؛ لأن الأول هو المعرض للإسناد إليه، والمسند إليه إنما هو المسمى، فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ . التصريح بمضمون التوضيح في النحو ١/ ١٣٦ .

(٢) إيضاح المبهم صـ، ١٠٤، ١٠٥ .

على النصرة، وأما الخذلان فليس إلا النوم عنه، كما فسره في البيت الذي بعده،[١] وإنما استعظمه وسماه خذلانا زجرا للرفيق عن الوقوع في الأدنى؛ خوفا من أن يقع في الأعلى، وأما كون النداء والدعوة قبل الخذلان فمما لا يساعد عليه قوله (تنام عني) مع أن الإنكار إنما يتوجه إلى الفعل الحاضر".[٢]

كما اعتمد عليه في رد أحد الأوجه الإعرابية، كما فعل عند استبعاده العطف بين جملة (تعين على غيّ) وجملة (أدعوك للجلي) في قول الطغرائي:

فهـــل تُعِـــيُن علـــى غَـــيٍّ هممـــتُ بـــهِ

والغـــيُّ يزجُـــرُ أحيانـــاً عـــن الفَشَـــل

فقلـــــتُ أدعـــــوكَ للجُلَّـــــى لتنصُـــــرَنِي

وأنـــت تخـــذِلُني فـــي الحـــادثِ الجَلَـــلِ

حيث قال:" (تُعِيُن على غَيٍّ)، مستأنفة في معنى اختبار صاحبه، فإن قيل: لم لا يجوز أن تكون معطوفة على جملة قوله (أدعوك للجلي) قلنا: لأن بينهما تباينا في الغرض والحكم والعطف في مثله غير مقبول." [٣]

فالواو العاطفة كما تفيد التشريك في الإعراب تفيد كذلك التشريك في الحكم؛ لذا علينا أن تتأكد أولا من تحقق الاشتراك في الحكم بين المتعاطفين حين تدل على العطف، وإلا فهي حرف استئناف .

وإذا تأملنا الجملتين (أدعوك، وتعين) وجدنا اختلافهما في الغرض والحكم، فالغرض في الأولى اللوم على صاحبه، وتحريضه على النصرة، ومحلها الإعرابي

---

(١) البيت الذي بعده:

تنـــــام عينـــــي وعـــــينُ الـــــنجمِ ســـــاهرةٌ

وتســـــتحيلُ وصِـــــبغُ الليـــــلِ لـــــم يَحُـــــلِ

(٢) إيضاح المبهم صـ ١٥٩ .

(٣) المرجع السابق صـ١٦٦.

النصب، و الغرض في الثانية اختبار صاحبه بعد ما أيقظه من النوم، وحرك دواعيه بما مر من التوبيخ له، واللوم علي عدم تمسكه بعرى العزم ولا محل لها.[١] لها.[١]

وقد يعتمد أبو جمعة على أسلوب الفنقلة في رد ما يخالف القاعدة الثابتة من استقراء كلامهم، وذلك كقوله أثناء حديثه عن (أن) المخففة من الثقيلة وأن اسمها لا بد أن يكون ضمير الشأن محذوفا:"فإن قيل: قد علم مما تقدم أن اسمها لابد وأن يكون ضمير شأن[٢] محذوف، فما بال اسمها قد أتى مصرحا به غير ضمير شأن، وخبرها قد أتى مفردا، وذلك في قوله: [٣]

بأَنْـــــكَ رَبيـــــعٌ وغَيْـــــثٌ مَريـــــعٌ

وأَنْـــــكَ هُنـــــاكَ تكـــــونُ الثِّمـــــالا

قلنا: ذلك ضرورة نادرة في كلامهم جدا بحيث لا يرد نقضا على القواعد المستقرأة منه." [٤]

---

(١) ينظر: إيضاح المبهم صـ ١٥٨، ١٦٦.

(٢) في الكتاب (أن اسمها لابد وأن يكون جملة) وهو خطأ، وقد اشترط النحاة في اسمها أن يكون مضمرا؛ لأن (إن) المكسورة ثبت إعمالها في الظاهر دون المفتوحة، فقدروا عملها في المضمر لئلا ينحط الأقرب عن الأضعف. ينظر :التصريح بمضمون التوضيح في النحو ١/ ٣٣٠ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٦، والبيت من المتقارب لعمرة بنت العجلان أخت عمرو ذي الكلب الهذلية من قصيدة ترثي فيها أخاها عمرًا، وكان قد خرج غازيًا فنام في الطريق فهجم عليه نمران فأكلاه، والقصيدة في ديوان الهذليين ٢/ ٥٨٥ برواية:

بأنّـــــك كنـــــت الربيـــــع المغيـــــث

لمـــــن يعتريـــــك وكنـــــت الثمـــــالا

بتشديد نون (أنّ) وعليها فلا شاهد في البيت.

(٤) إيضاح المبهم صـ٢٦٣ بتصرف.

ووجه الاستشهاد بالبيت مجيء اسم (أن) المؤكدة المخففة من الثقيلة في الموضعين ضمير مخاطب، ومذكور في الكلام، والغالب أن يكون ضمير شأن، وأن يكون محذوفا، والشاهد –عند الجمهور– شاذ أو ضرورة، وقد جوّز ابن مالك[١] أن يكون اسمها ضمير شأن، أو ضميرا غير ضمير الشأن، لكنه أوجب حذفه بكل حال، وعنده، يكون الشذوذ من وجه واحد، وهو ذكر الاسم، وفي قوله: (بأنك ربيع) يوجد شذوذ آخر عند سيبويه وابن الحاجب، وهو مجيء خبر (أن) المخففة مفردا، ومذهبهما أن يكون جملة.[٢]

ثالثا . أثر المعنى في التوجيه الإعرابي:

المعنى مقصد من مقاصد اللغة، ويقع البيان عنه باللفظ، لذا وجدنا العرب تعتني بالألفاظ فتصلحها وتهذبها؛ لأن المعاني أقوى عندها وأكرم عليها، ويؤكد ذلك قول ابن جني في (باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني): "اعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العربية وأكرمها وأعلاها وأنزهها، وإذا تأملته عرفت منه وبه ما يؤنقك ويذهب في الاستحسان له كل مذهب بك؛ وذلك أن العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة وبالخطب أخرى وبالأسجاع التي تلتزمها، وتتكلف استمرارها، فإن المعاني أقوى عندها وأكرم عليها، وأفخم قدرًا في نفوسها.

فأول ذلك عنايتها بألفاظها؛ فإنها لما كانت عنوان معانيها وطريقًا إلى إظهار أغراضها ومراميها أصلحوها ورتبوها، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها؛ ليكون ذلك أوقع لها في السمع وأذهب بها في الدلالة على القصد، ألا ترى أن المثل إذا كان مسجوعا لذ لسامعه فحفظه، فإذا هو حفظه كان جديرًا باستعماله، ولو لم يكن مسجوعًا لم تأنس النفس به"[٣]

(١) شرح الكافية الشافية ٤٩٦/١.
(٢) ينظر: التصريح بضمون التوضيح ٣٣٠/١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك هـ١/ ٣٥٧.
(٣) الخصائص ٢١٧/١ .

وعلى هذا النهج سار النحاة، فاهتموا بجانب المعنى إلى جانب الصنعة؛ وقد ظهر ذلك في تعريفاتهم لعلم النحو وتوجيهاتهم الإعرابية، أما ظهور هذا الاهتمام في تعريفاتهم فيبدو جليا في قول صاحب (المستوفي): "النحو صناعة علمية ينظر بها صاحبها في ألفاظ العرب من جهة ما تتألف بحسب استعمالهم، ليعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى"(١)

وأما ظهوره في توجيهاتهم الإعرابية فخير ما يمثله قول سيبويه تعليقا على قول الشاعر:

أُناســـاً عِـــدًى عُلّقـــتُ فـــيهمْ وليتنـــي

طلبـــتُ الهَـــوَى فـــي رأس ذي زَلَـــقٍ أشـــتمّ

وقال الآخر:

ضـــننْتُ بنفســـى حِقْبـــةً ثـــم أصـــبحتْ

لبنـــــتِ عطـــــاء بينُهـــــا وجميعهـــــا

ضِـــــــبابيةً مُرّيـــــــةً حابســـــــيّةً

مُنيفـــاً بنعـــفِ الصّـــيدلَين وضـــيعُها

فكل هذا سمعناه ممن يرويه من العرب نصبا.

ومما يدلك على أن هذا ينتصب على التعظيم والمدح؛ أنك لو حملت الكلام على أن تجعل حالا لما بنيته على الاسم الأول كان ضعيفا، وليس هنا تعريفٌ ولا تنبيهٌ، ولا أراد أن يوقع شيئا في حال؛ لقبحه ولضعف المعنى"(٢)

---

(١) المستوفي في النحو . لكمال الدين أبي سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان . تحقيق د. محمد بدوي المختون . دار الثقافة العربية ١٩٨٧م صـ ١١.

(٢) الكتاب١٥٢/٢ وينظر ٣٢/٣، ٣٣، والأبيات بدون نسبة في تاج العروس من جواهر القاموس ٤١٤/١٥ التكملة والذيل والصلة للصغاني ٥/ ٤١١ .

ومما يظهر اهتمامهم بالمعنى اعتراض ابن الشجري على بعض النحويّين الذين قالوا بإبدال (خلفها) من (مولى المخافة) وذلك لفساد المعنى عليه في قول لَبِيْدٌ:[1]

فَغَـــدتْ كِـــلَا الفَـــرجَينِ تحسَـــبُ أنَّـــه

مـــــولى المخافَـــــةِ خلفُهـــــا وأَمامُهـــــا

حيث قال:" و(خلفها) رفع على البدل من (كلا)، والتقدير: فغدت وخلفها وأمامها تحسب أنه يلي المخافة، وإن رفعته بتقدير: هو خلفها وأمامها فجائز، وبعض النحويّين أبدله من (مولى المخافة)؛ وذلك فاسد من طريق المعنى؛ لأن البدل يقدّر إيقاعه في مكان المبدل منه، وإن منع من ذلك موجب اللفظ في بعض الأماكن، فلو قلت: كلا الفرجين تحسب أنه خلفها وأمامها، لم تحصل بذلك فائدة، لأن الفرجين هما خلفها وأمامها، فليس في إيقاع الحسبان على ذلك فائدة.[2]

وأبو جمعة ليس بدعا من هؤلاء حيث اهتم بالمعنى إلى جانب الصنعة في توجيهاته الإعرابية لأبيات اللامية، فجعل صحة المعنى شرطا في استقامة الإعراب، وراعى الحالة النفسية والاجتماعية للشاعر عند توجيهاته الإعرابية، فكان الإعراب حيث استقام المعنى، وقد ظهر ذلك في مواضع منها:

- **توجيه الكاف في(كالسيف) من قوله:**

نَـــاءٍ عـــن الأهـــلِ صِـــفْرُ الكـــفِّ منفـــردٌ

كالســـيفِ عُـــرِّيَ متنـــاهُ مـــن الخَلَـــلِ

ذكر أبو جمعة الأوجه الإعرابية للكاف من قوله(كالسيف) فرجح إسميتها، ورفعها على الخبرية، أو النصب على المفعولية، وضعّف كونها حرفا متعلقا بمحذوف؛ لأن معنى البيت يأباه، حيث قال:" يحتمل أن تكون الكاف اسما في محل رفع

(١) البيت من الكامل وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه تحقيق حمدو طماس . دار المعرفة. بيروت . لبنان . الأولى ٢٠٠٤م صـ ١١٢، وهو من شواهد الجمل في النحو صـ٧٢، والكتاب لسيبويه ١/ ٤٠٧، والمقتضب ٣٤١/٤ .

(٢) أمالي ابن الشجري ١/ ١٦٧ .

على أنه خبر رابع عن (أنا) المقدر، وهو الراجح والمعول عليه، ويحتمل أن يكون في محل نصب بفعل يدل عليه (ناء) أو منفرد، أي نايت أو انفردت مثل السيف، ويضعف من حيث المعنى أن يكون حرفا متعلقا بمحذوف على أنه خبر."[١]

يبدو من عبارة أبي جمعة أن صحة المعنى مقدم عنده على الصنعة، وهي فرع عليه، حيث منع حرفية الكاف، وتعلقها بـ محذوف؛ لأن معنى البيت لا يستقيم به؛ وذلك لأنه وإن كان يصح من جهة الصنعة تعلق الجار والمجرور بكون عام (مستقر) محذوف على أنه خبر، لكن المعنى يأباه؛ ذلك لأنه لو علق بالكون العام المحذوف لصار المعنى: أنا مستقر كالسيف، وهذا فاسد، فمراد الشاعر في البيت: أن يشبه نفسه في غربته، وبعده عن الأهل، وخلوّ كفه من المال، بالسيف المعرى من حلله التي تزينه عند الناظر .

- **توجيه (لا) في (لا سكني) في قوله:**

فـــــيم الإقامـــــةُ بـــــالزوراء لا ســـــكنى

بهـــــا ولا نـــــاقتي فيهـــــا ولا جملـــــي

لا (النَّافية للجِنْسِ)[٢]؛ حرف ناسخ من أخوات (إنَّ) ينصب الاسم، ويرفع الخبر، ولكنه لا يعمل هذا العمل إلا بشروط [٣]، منها تنكير معموليه، ومع ذلك فقد وردت أمثلة فصيحة وقعت فيها عاملة، مع أن اسمها معرفة، من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: (إذا هلك كِسْرِى فلا كسرَى بعده، وإذا هَلَك قَيْصَرُ فلا قيصرَ

(١) إيضاح المبهم صـ١١٤.

(٢) (لا) النافية للجنس تكون عاملة إن أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص، وتسمى حينئذ تبرئة. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٣١٣/١ .

(٣) شروط إعمال "لا" العمل المذكور سبعة: أن تكون نافية، وأن يكون منفيها الجنس، وأن يكون نفيه نصا، وأن لا يدخل عليها جار، وأن يكون اسمها نكرة، وأن يتصل بها، وأن يكون خبرها أيضا نكرة، و ذلك نحو لا صاحب بر ممقوت. ينظر: شرح الأشموني ١/ ٣٢٩.

بعده) [1]، و قولهم (قضية ولا أبا حسن لها)، وغير هذا من الأمثلة المسموعة [2]، التي تناولها النحاة بالتأويل، لكن لما كان صحة المعنى شرطا في استقامة الإعراب، لم يجز أبو جمعة إعمالها في قوله (لا سكني)؛ ذلك لأن معنى البيت يأباه، وردّ افتراض كونها عاملة على تأويل المعرفة بنكرة؛ قياسا على بعض الشواهد، فقال: (فإن قيل: هلا جعلته اسم لا على أنه مؤول بنكرة كقوله:[3]

لا هيـــــــــثم الليلـــــــــة للمطـــــــــي

وقولهم: (قضية ولا أبا حسن لها)، قلنا: معنى البيت يأبى ذلك، ألا ترى أنا لو قلنا:لا مثل سكني، ولا مثل ناقتي وجملي؛ لأفادت العبارة أن له بها سكنا ليس مثل سكنه المعهود للمخاطب، وأن له بها ناقة و جملا، ليسا مثل ناقته وجمله المعهودين له؛ ضرورة أن معنى الإضافة ترجع إلى عهد بين المتكلم والمخاطب في المضاف، وذلك غير المقصود، وخلاف الواقع بدليل قوله: (ناء عن الأهل صفر الكف)، فمراد الشاعر في البيت: التعجب من إقامته بمكان لا تليق الإقامة بمثله؛ لعدم ما يوجب الإقامة فيها من الأهل وأنواع المال، هذا إن أراد بالزوراء أنها كناية عن الوضع الغير اللائق به، وإن أراد بها (بغداد) فالمراد حينئذ التعجب

(١) الحديث في صحيح البخاري . محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي . تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر . دار طوق النجاة . الأولى، ١٤٢٢هـ ٨٥/٤ ، ومسند الإمام أحمد بن حنبل ـ أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون ـ مؤسسة الرسالة ـ الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م ١٢/ ١٠٨.ونص الحديث:"عن جابرِ بنِ سَمُرة ﷺ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ – ﷺ–:"إذا هَلَكَ كِسْرى فلا كِسرى بعدَهُ، وإذا هَلَكَ قيصَرُ فلا قيصَرَ بعدَهُ، والذي نفسي بيدِهِ؛ لتُنْفَقَنَّ كنوزُهُما في سبيلِ اللهِ".

(٢) فالوجه في هذا الاستعمال أن يكون على قصد: لا شيء يصدق عليه هذا الاسم كصدقه على هذا المشهور به، فضمن العلم هذا المعنى، وجرد لفظه مما ينافي ذلك. شرح الكافية الشافية ٥٣٢/١، وينظر شرح التسهيل ٦٦/٢، وارتشاف الضرب ١٣٠٦/٣، وهمع الهوامع ١/ ٥٢٣ .

(٣) الرجز بدون نسبة في المقتضب للمبرد ٥٧٦/٤، ورسالة الملائكة صـ ٢٥٣، وأسرار العربية لأبي البركات الأنباري صـ ٢٢٦.

من حال نفسه، حيث اختار الإقامة ببغداد، ولم يؤثر القصد إلى العز الموجود في التنقل، مع أن لا زوجة له منها ولا ولد، ولا سبب من الأسباب التي يكون عليها حال الإقامة المعتمدة"(١)

وهذا بخلاف الأمثلة المسموعة التي وردت فيها (لا) عاملة في معرفة مؤولة بنكرة، فالمعنى فيها يستقيم عليه، قال أبو جمعة: "يرشدك إلى صحة ما ذكرنا أن مقصود الشاعر بقوله: (لا هيثم الليلة للمطي) أن يثبت للمطي حاديا، ولكنه ليس مثل هيثم في هذا المعنى، وكذا قولهم: (قضية ولا أبا حسن لها)(٢) يفيد أن للقضية حاكما؛ لكنه ليس مثل أبي حسن في العلم؛ ليجلي شكلها، أو ليس مثله في العدل؛ ليجريها على سننه"(٣)

قال سيبويه:"واعلم أن المعارف لا تجرى مجرى النكرة في هذا الباب؛ لأن(لا) لا تعمل في معرفة أبدا، فأما قول الشاعر: لا هيثَمَ الليلةَ للمَطيّ، فإنه جعله نكرة كأنه قال: لا هيثمَ من الهيثمَين، ومثل ذلك: لا بصرةَ لكم، وقال ابن الزبير الأسدي: (٤)

أرى الحاجاتِ عند أبي خُبَيبٍ

نكِدْنَ ولا أميّةَ بالبلادِ

وتقول: قضية ولا أبا حسن، تجعله نكرة، قلت: فكيف يكون هذا، وإنما أراد عليا ﷺ فقال: لأنه لا يجوز لك أن تعمِل لا في معرفة، وإنما تعملها في النكرة فإذا

(١) إيضاح المبهم صـ١٠٨، ١٠٧.

(٢) ينظر: رسالة الملائكة صـ ٢٥٣، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب صـ ١٢٦، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ٥٢٣،٩٧ .

(٣) إيضاح المبهم صـ ١٠٩، ١١٠.

(٤) البيت من الوافر لابن الزبير الأسدي في مجموع شعره صـ ١٤٧، جمع د. يحيى الجبوري برواية (نكِدْنَ ولا أميّةَ في البلادِ) وهو من شواهد المقتضب ٤/ ٣٦٢، والأصول في النحو ١/ ٣٨٣، والمفصل في صنعة الإعراب صـ ١٠٦، وشرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ٢/ ١٦٦

جعلت أبا حسنٍ نكرة حسن لك أن تعمِل لا، وعلم المخاطَب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين عليٌّ، وأنه قد غُيِّب عنها.

فإن قلت: إنه لم يُردْ أن ينفى كل من اسمُه (علىّ)، فإنما أراد أن ينفى منكورين كلهم في قضيته مثلُ (علىّ)، كأنه قال: لا أمثالَ (علىّ)لهذه القضية، ودل هذا الكلام على أنه ليس لها (علىّ)، وأنه قد غيب عنها.(١)

يتبين من ذلك: أن وقوع اسم (لا) معرفة في تلك الشواهد، إنما هو على تأويله باعتقاد تنكيره؛ لزوال قبح دخول (لا) على المعرفة، وذلك بِأَن يجعل الِاسْم وَاقعا على مُسَمَّاهُ وعَلى كل من أشبهه فيصير نكرَة لعمومه، أَو بِتَقْدِير(مثل)؛ وعلى ذلك تركّب (لا) مع الاسم في قوله:(لا هيثم) و(لا بصرة) و قوله: (ولا أمية)؛ لأنه مفرد، وينصب بها (أبا حسن)؛ لأنه غير مفرد، ولولا هذا التقدير؛ لوجب الرفع مع التكرير؛ نحو: لا زيد عندي ولا عمرو"(٢)

وحيث منع الماغوسي اعتقاد تنكير (سكني) في قول الطغرائي السابق، لفساد معنى البيت عليه، فلم يبق إلا ترجيح الوجه الإعرابي الأول وهو: إلغاء (لا) النافية للجنس، وتكرارها كما هو حاصل بالبيت؛ لصحة المعنى عليه مع استقامة الإعراب .

وقد ذهب بعض شراح اللامية إلى إعمال (لا) وأعرب(سكني) بالنصب اسم (لا)؛ لإضافته إلى ياء المتكلم، والفتحة مقدرة على النون، والأصل: لا سكنا لي(٣)، بإقحام اللام بين المضاف و(ياء) المتكلم؛ ليشبه النكرة .

والأولى ما ذهب إليه أبو جمعة، وهو الأخذ بظاهر اللفظ، وعدم التكلف والتقدير، لتمام معنى البيت ومراد الشاعر عليه.

---

(١) الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٩٦ ٢/ ٢٩٧، وينظر المقتضب ٣٦٣/٤، والأصول في النحو ٣٨٣/١ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٦٦/٢، وهمع الهوامع ٥٢٤/١، والتصريح٢٢٦/٢ .

(٣) ينظر: الغيث المستعجم في شرح لامية العجم للصفدي ٦٦/١.

- **توجيه (والشمس رأد الضحى) في قوله:**

مجـــــدي أخيـــــراً ومجـــــدِي أوّلاً شَـــــرَعٌ

والشـمسُ رأْدَ الضُـحَى كالشـمسِ فـي الطَفَـلِ

الواو غير العاملة[1]: قد تكون عاطفة نحو قام زيد وعمرو، وقد تكون غير عاطفة وهي الواو الاستئنافية [2] نحو قوله تعالى **{ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ}**[3]، ومراد المتكلم أو الكاتب شرط في توجيهها، كما في بيت الطغرائي هذا، حيث عول فيه أبوجمعة على معنى البيت ومراد الشاعر، في توجيه الواو وحكم بكونها استئنافية لمجرد الربط لا للتشريك في قول الطغرائي (والشمس)؛ لعدم صحة المعنى عليه، حيث قال: "(مجدي) مبتدأ معرفة بكونه مضافا إضافة محضة بمعنى اللام إلى ياء المتكلم، من إضافة المصدر إلى فاعله ....، و(شرع) خبر عن المبتدأ، و(الشمس) مبتدأ، والواو استئنافية لا عاطفة، و(كالشمس) خبر المبتدأ على أن الكاف اسمية بمعنى مثل، والشمس مضاف إليها، ويحتمل أن تكون حرفية، والشمس مجرور بها وهي متعلقة بمحذوف على رأي الجمهور، ... والجملة مستأنفة في معنى الإيضاح والبيان لما قبلها، وإن جعلتها معطوفة عليه لم يستقم المعنى المراد "[4]

وذلك لأن الشاعر أراد أن يشبه حالته بحالة الشمس في عدم التفاوت، على أن في التشبيه مبالغة في إصابة الغرض، ووضوح الدلالة على المعنى المراد،

---

(١) الواو حرف يكون عاملا ويكون غير عامل، فالعامل قسمان: جار وناصب، فالجار القسم وواو (رب) والناصب واو (مع) . الجنى الداني صـ ١٥٣.

(٢) واو الابتداء ويقال واو الاستئناف: هي الواو التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها في المعنى، ولا مشاركة لها في الإعراب .الجنى الداني صـ ١٦٣، وينظر الكناش في النحو والصرف ١٤٥/٢.

(٣) سورة الأنعام: آية ٢ .

(٤) إيضاح المبهم صـ١٠٤، ١٠٥.

وهو إثبات بقاء سؤدده على كل حال يستوي فيه آخر أمره لما تعرى من أعراض الدنيا مع أوله لما كان ملتبسا بها؛ لا تفاوت فيه ولانقص يعتريه، مثله في ذلك مثل حالة الشمس، وهذا المعنى لا يستقيم مع القول بالعطف .

ثم افترض اعتراضا، ليثبت من خلاله صحة ما ذهب إليه من منع العطف المذكور لعدم استقامة المعنى عليه، حيث قال:"فإن قيل يلزم أن يكون الإخبار بـ (كالشمس في الطفل)عن قوله (والشمس رأد الضحى) من قبيل اللغو؛ لأنه بمنزلة قولك: زيد كزيد، وهذا قد اتحد فيه لفظ الخبر والمخبر عنه ومعناهما، وحكم الخبر أن يكون فيه من الفائدة ما ليس في المبتدأ "[1]، قلنا: ذلك غير لازم؛ لأن مفهوم القيدين معتبر في صحة الحمل على أن هذا الكلام مع معتقدي التغيير والحمل في مثله مقيد مع القيد وبدونه، وقد اجتمعا في قوله: [2]

أنـــا أبـــو الـــنجم وشـــعري شـــعري

يريد: أن لفظ (الشمس) الواقع مبتدأ مقيد بكونه في (رأد الضحى)، ولفظ (الشمس) الواقع خبرا مقيد بكونه (في الطفل)، و في هذا التقييد مسوغ؛ لصحة الإخبار، على أن في تكرار المبتدأ، و عدم مغايرته الخبر؛ دلالة على عدم التغيير، الذي يتناسب مع مراد الشاعر، فهو على ما تعهد لم يتغير عن حاله الأولى، من رفعته وبقاء سؤدده.

قال الرضي: "الذي لا يغاير المبتدأ لفظا، يذكر للدلالة على الشهرة، أو عدم التغير. "[3]

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٤٧ .

(٢) إيضاح المبهم صـ١٠٥، والرجز لأبي النجم في ديوانه (ديوان أبي النجم العجلي) تحقيق .محمد أديب عبد الواحد جمران . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ٢٠٠٦م صـ ١٩٨، والخصائص ٣/٣٤٠، والمفصل في صنعة الإعراب صـ ٤٦، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ٢٣٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٠٤.

(٣) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ١/ ٢٥٥ .

وقد ذكر أبو جمعة في نفس السياق فساد العطف معنى وإعرابا في المصراع الثاني دون أن يبين علته، حيث قال: "وأما القول بكون قوله: (والشمس رأد الضحى) معطوفا على قوله (كالشمس في الطفل) ففساده واضح، معنى وإعرابا." (١)

أما فساده من جهة المعنى(٢)؛ فعلى ما فهم من توضيح أبي جمعة للبيت أن معناه يستقيم على التشبيه المقلوب لا على العطف؛ إذ في التشبيه إيهام أن حالة الشمس آخر النهار في اعتبار استواء حالها وتمام صفائها أتم منها في أوله؛ ليجري ذلك في حالته هو تطبيقا بين الحالتين"(٣)، فالشاعر أراد أن يمثل حالته بحالة الشمس، ويبين أن ما استحق لأجله أن يتصف بالشرف والرفعة ـ أمر ذاتي لا ينفك عنه، فسؤدده على كل حال باق، يستوي فيه آخر أمره لما تعرّى من أعراض الدنيا مع أوله لما كان ملتبسا بها، لا تفاوت فيه ولا نقص يعتريه، ولهذا مثّل حالته بحالة الشمس بجامع عدم التفاوت .

وأما فساده من جهة الصنعة فسببه تقديم المعطوف على المعطوف عليه، فالأصل عند أهل الصنعة في باب العطف تقديم المعطوف عليه على المعطوف تقول: قام زيد وعمرو، ولا يجوز العكس فنقول: قام وعمرو زيد، بتقديم المعطوف إلا للضرورة عند البصريين، ويكون العطف بالْوَاو خَاصَّة، قال ابن السراج: "لا يجوز أن يتقدم ما بعد حرف العطف عليه، وكذلك ما اتصل به، والذين أجازوا من ذلك شيئًا أجازوه في الشعر، ولو جعلنا ما جاء في ضرورات الشعر أصولًا لزال الكلام عن جهته، فقدموا حرف النسق مع المنسوق به على ما نُسقَ به عليه وقالوا: إذا لم يكن شيءٌ يرفعُ لم يجزْ تقديم الواو، والبيتُ الذي أنشدوه:(٤)

(١) إيضاح المبهم صـ١٠٥.
(٢) يعني فساده من جهة المعنى: إفادة الكلام خلاف المعنى المراد.
(٣) ينظر: إيضاح المبهم ص١٠١.
(٤) تمام البيت:

عَلَيْـــــــكِ وَرَحْمَـــــــــة اللهِ السَّـــــــــلامُ

فإنما جاز عندهم؛ لأن الرافع في مذهبهم عليك" (١)

ومما يضعف تقديم المعطوف على المعطوف عليه من جهة القياس أنك إذا قلت: قام وزيد عمرو فقد جمعت أمام زيد بين عاملين: أحدهما (قام)، والآخر الواو ألا تراها قائمة مقام العامل قبلها، وإذا صرت إلى ذلك صرت كأنك قد أعملت فيه عاملين، وليس هذا (كإعمال) الأول أو الثانى فى نحو قام وقعد زيد لأنك فى هذا مخيّر: إن شئت أعملت الأوّل، وإن شئت أعملت الآخر. وليس ذلك فى نحو قام زيد وعمرو لأنك لا ترفع عمرا فى هذا إلا بالأوّل. (٢)

أما الكوفيون فقد أجازوا تقديم المعطوف في الاختيار بأربعة شروط: الأول- أن يكون العطف بالواو، والثاني- ألا يؤدي تقديم المعطوف إلى وقوع حرف العطف صدرا، والثالث- ألا يؤدي تقديم المعطوف إلى مباشرة حرف العطف

=

ألا يَـــــا نَخْلَـــــةً مِـــــنْ ذَاتِ عِـــــرْقٍ

عَلَيْـــــــكِ وَرَحْمَـــــــــة اللهِ السَّـــــــــلامُ

البيت منسوب للأحوص في تحقيق ديوانه (شعر الأحوص الأنصاري) جمع عادل سليمان جمال . مكتبة الخانجي . الثانية ١٩٩٠م صـ ٢٣٩ وهو من شواهد الخصائص ٢/ ٣٨٨، وقد وجهه ابن جني توجيها لا تقديم فيه ولا تأخير ، وهو أن يكون (رحمة الله) معطوفًا على الضمير في (عليك) ، وذلك أن (السلام) مرفوع بالابتداء وخبره مقدَّم عليه وهو (عليك) ، ففيه إذًا ضمير منه مرفوع بالظرف، فإذا عطفت (رحمة الله) عليه ذهب عنك مكروه التقديم، لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير توكيد له. الخصائص ٢/ ٣٨٨ .، وينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب صـ ٤٦٧ والتصريح بمضمون التوضيح في النحو ١/ ٥٣٢

(١) الأصول في النحو ٢/ ٢٢٥، ٢٢٦ .

(٢) الخصائص لابن حني ٢/ ١٦٢.

عاملا غير متصرف، فلا يجوز: "أن وزيدا عمرا ذاهبان"، والرابع- ألا يكون المعطوف مخفوضا، ولا يجوز ذلك عند البصريين إلا في الشعر بشروطه [١]

- **توجيه (أريد بسطة كف) في قوله:**

أُريـــدُ بســـطةَ كَـــفٍ أســـتعينُ بهـــا

علـــى قضـــاءِ حُقـــوقٍ للعُلَـــى قِبَلـــي

جملة (أُريدُ بسطةَ كَفٍ) فعلية فعلها مضارع مثبت، يصح وقوعها حالا من ضمير المتكلم في(اغترابي) إذا استقام المعنى عليه، غير أن المعنى المراد من البيت يقتضي كونها جوابا لسؤال مقدر، على ما قال أبو جمعة: "والجملة مستأنفة استئنافا بيانيا؛ لكونها جوابا لسؤال اقتضاه ما قبلها، فكأن قائلا قال له: لِما تعرضت لما تقدم من الأخطار ومشقة الأسفار، فقال:(أريد بسطة كف)، ويضعف من حيث المعنى أن تكون (أريد بسطة كف) حالا من ضمير المتكلم المضاف إليه(اغترابي) [٢]؛ ذلك لأن مراد الشاعر في البيت أن يبين علة ما قد تعرض له من المشاق المذكورة في البيتين قبله، فأتى بالمستقبل(أريد) بعد قوله (طال)؛ قصدا إلى حكاية حال إرادته لذلك. [٣]

وأما من جهة الصنعة فلا مانع من جعلها في موضع الحال، فالحال وإن كان الغالب فيها أن تكون مقارنة لوقت وقوع الفعل، استنادا إلى ما ذكرته المدونة

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٩٤٦/٢ والفصول المفيدة في الواو المزيدة صـ ١٥٢ .

(٢) البيت كاملا:

طـــــالَ اغترابـــــيَ حتـــــى حـــــنَّ راحلتـــــي

ورحُلهـــــا وقـــــرَى العَسَّـــــالةِ الـــــذُّبلِ

ينظر :إيضاح المبهم صـ ١٣٢ .

(٣) ينظر :إيضاح المبهم ص١٣٠، ١٣١ .

النحوية؛ حيث قال السهيلي: "ولا يكون حالا إلا ما كان الفعل واقعا فيه"[١]، تكون كذلك مقدرة مستقبلة يتحقق معناها بعد وقوع معنى عاملها، قال العكبري:"الْحَال إمَّا مُقَارنَة أَو منتظرة" [٢]

وقال الشيخ خالد:" الحال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام[٣]: مقارنة: وهو الغالب نحو: **{وَهَـذَا بَعْلِـي شَـيْخًا}**[٤]، ومقدرة: وهي المستقبلية نحو: **{فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ}**[٥]، ومحكية: وهي الماضية نحو: جاء زيد أمس راكبًا"[٦]

- **توجيه (والدهر يعكس آمالي)في قوله:**

والـــــدهرُ يعكِـــسُ آمـــالِي ويُقْنِعُنـــي

مـــن الغنيمـــةِ بعـــد الكَـــدِّ بالقَفَـــلِ

قد تقتضي الصنعة أكثر من وجه إعرابي، لكن حرص أبي جمعة على صحة المعنى ومناسبة السياق وأنه مقدم عنده على الإعراب . منع كون الواو عاطفة أو حالية في قوله (والدهر يعكس آمالي) من البيت السابق؛ لأن سياق الكلام لا يقتضيهما، فمراد الشاعر فيه، يقتضي إخباره عما يفعله الدهر معه، حيث إنه يعامله بنقيض مقصوده، ويرده مما يحاوله بخلاف مراده، بأن يلزمه القناعة والرضى بالإياب من سفره بدل الغنيمة.[٧]، ومن ثم قال في إعرابه: " والدهر: مبتدأ، إذ الواو للاستئناف لا للعطف ولا للحال؛ لنبو المقام عنهما،... وجملة

(١) نتائج الفكر ١/ ٣١٠ .
(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٩٣ .
(٣) حال {مقارنة} في الزمن لوجود عاملها.وحال {مقدرة} – أي مستقبلة – فوجودها متأخر عن وجود عاملها. شرح كتاب الحدود في النحو صـ ٢٢٨ .
(٤) سورة هود: آية ٧٢ .
(٥) سورة الزمر: آية ٧٣ .
(٦) التصريح بمضمون التوضيح في النحو ١/ ٦٠٤ .
(٧) ينظر: إيضاح المبهم ١٣٤.

(يعكس آمالي) من الفعل والفاعل والمفعول به في محل على أنها خبر المبتدأ، والرابط ضمير (الدهر) المستتر في الفعل، ثم قال: فإن قيل هلا جعلت (والدهر يعكس آمالي) في محل الحال من فاعل أريد، قلنا: يأباه المعنى؛ لأن الإرادة متقدمة على زمن العكس فهي غير مقيدة به، فظهر أنه يريد أن يخبر بهما معا، لا أن يخبر بالإرادة حال كونها مقيدة بعكس الدهر لآماله، وهو ظاهر" (١)

ويبدو من قوله:(لأن الإرادة متقدمة على زمن العكس فهي غير مقيدة به) أن عدم استقامة الإعراب على القول بالحالية ناتج عن عدم مقارنة الحال لزمن عاملها، والأصل موافقة الحال لزمن عاملها، فهي "الأكثر استعمالًا وورودًا في الكلام، ولا تحتاج إلى قرينة كالتي يحتاج إليها غيرها" (٢)

- **توجيه (رابضة) في قوله:**

فالحـــبُّ حيـــثُ العِـــدَا والأُســـدُ رابضَـــةٌ

حَـــولَ الكِنـــاسِ لهـــا غـــابٌ مِـــنَ الأَسَـــلِ

لا يمنع أبو جمعة إعمال العاملين في معمول واحد إذا اتفقا في طلب المعمول وصح المعنى عليه، وقد ظهر ذلك عند توجيه (بعد الكد) في قول الطغرائي:

والـــــدهرُ يعكِـــــسُ آمـــــالِي ويُقْنِعُنـــــي

مـــــن الغنيمـــــةِ بعـــــد الكَـــــدِّ بالقَفَـــــلِ

حيث قال: "بعد ظرف زمان غير متصرف إلا إذا دخلت عليه (من)، وهو منصوب بـ (يعكس ويقنع) معا؛ لأن كلا منهما يطلبه(٣) من حيث المعنى."(٤)

(١) المرجع السابق صـ١٣٦، ١٣٧.
(٢) ينظر: النحو الوافي ٣٩١/٢ .
(٣) أجاز بعض النحاة إعمال عاملين في معمول واحد، إن اتفقا في الإعراب المطلوب. ينظر: همع الهوامع ١١٨/٣، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١٥٠/٢ .
(٤) إيضاح المبهم صـ١٣٧.

أما إذا لم يصح المعنى على ذلك فلا، وقد فهم ذلك من عبارته عند توجيه(رابضة) في قول الطغرائي:

فالحبُّ حيثُ العِدَا والأُسدُ رابضَةٌ

حَولَ الكِناسِ لها غابٌ مِنَ الأَسَلِ

"حيث حكم بفساد الوجه الإعرابي الذي قاله الصفدي، وهو جعل (رابضة) خبرا عن (العدا والأسد)، إذ قال: وقد جعل الفاضل الصفدي[١] (رابضة) خبرا عن المبتدأين معا(العدا والأسد)؛ وذلك منه بناء على أن المراد بالعدا والأسد شيء واحد، وذلك فاسد لما مرّ في المعنى، ونزيد هنا أن العدا لا توصف بالربض فلا يصح الحمل، مع أن حمل الكلام على جملتين أولى كما يشهد به التأمل الصادق"[٢]

فالمعنى الذي أراده هو أن الوصول إلى هذا المحبوب عسير، والخطب في ذلك خطير، لكونه وسط الأعادي، والأسود الضارية رابضة حول كناسه، مانعة من الوصول إليه، تسكن غابا من أسلها، ورماحها ترتعد، وهذا كله على جهة التغليظ، والأسد استعارة تصريحية للشجعان، وذكر الغاب والربض بعده ترشيح للاستعارة.[٣]

فمعنى البيت لا يستقيم على القول بإعراب (رابضة) خبرا عن العدا؛ لأن العدا لا توصف بالربض [٤]، و رابضة لا تقع وصفا للعدا في الشعر إلا على جهة التشبيه، وهذا ظاهر كلام الصفدي عند إعرابه (العدا والأسد رابضة) إذ قال:" العدا: مبتدأ لو لم يظهر فيه الرفع؛ لأنه مقصور، و(الأسد) معطوف عليه وهو

(١) أحد شراح اللامية وهو صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي المتوفى٦٧٤هـ،صاحب الغيث اذي انسجم في شرح لامية العجم. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٢/ ١٥٣٧.

(٢) إيضاح المبهم صـ ١٨٢.

(٣) ينظر:إيضاح المبهم صـ ١٧٨،١٧٩ .

(٤) أساس البلاغة ١/ ٣٢٩ (ر ب ض)

عطف نسق (رابضة) خبر عن المبتدأ المعطوف، وسد هذا الخبر عن الأول؛ لأن العدا في الشدة والبأس كالأسد."[١]

ولا يبعد في هذا البيت ما نقله بعض شراح اللامية من أنه لو أبدل هذا البيت بقوله: "فالحب حيث العدا كالأسد رابضة ...كان أولى؛ لأن الرماح تختص بالناس لا الأسد، وليس من شان الأسد الألف بالناس ليكون حولهم، فإن قلت: أراد بالأسد العدا مجازا من حيث إنهم كهي، قلت: ينافيه عطف الأسد على العدا، إلا أن يكون تفسيريا"[٢]

وأما فساده من جهة الصنعة؛ فللفرق بين المتلازمين (المبتدأ والخبر) أي:(العدا) و(رابض)، فالربوض لا يفي بالعدا، فهو ليس من صفاتهم، ومعلوم أن الخبر يكون نفس المبتدأ في المعنى، أو من صفاته، وذلك استنادا إلى ما ذكره النحاة، فقد قال سيبويه في باب الابتداء عن التماسك والتلازم بين المبتدأ والخبر: "واعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبنى عليه شيئا هو هو، أو يكون في مكان أو زمان." [٣]

وقال المبرد:" وَاعْلَم أَن خبر الْمُبْتَدَأ لَا يكون إِلَّا شَيْئا هُوَ الِابْتِدَاء فِي الْمَعْنى نَحْو: زيد أَخُوك، وَزيد قَائِم، فَالْخَبَر هُوَ الِابْتِدَاء فِي الْمَعْنى"[٤]

ويزيد الأمر وضوحا قول ابن يعيش:" فإذا كان الخبرُ مفردًا، كان هو المبتدأ في المعنى، أو مُنزَّلًا منزلتَه، فالأوّلُ نحوُ قولك: (زيدٌ منطلقٌ)، و(محمَّد نَبِينَا)؛ فالمنطلقُ هو (زيد)، و(محمّدٌ) هو النبي – ﷺ– ويُؤيِّد عندك ههنا أنّ الخبر هو المبتدأ، أنّه يجوز أن تُفسِّر كلَّ واحد منهما بصاحبه؛ ألا تراك لو سُئِلتَ عن زيد من قولك: (زيدٌ منطلقٌ)، فقيل: مَن زيدٌ هذا الذي ذكرتَه؟، لقلت: هو المنطلقُ، ولو قيل: مَن المنطلقُ؟، لقلت: هو زيدٌ، فلمّا جاز تفسيرُ كل واحد منهما بالآخر،

(١) شرح الصفدي على لامية العجم ٢٣٣/١.
(٢) ينظر شرح لامية العجم لزين العابدين ابن زكريا الانصاري ت ١٠٦٨هـ صـ ٦٠ .
(٣) الكتاب لسيبويه ٢/ ١٢٧ .
(٤) المقتضب ٤/ ١٢٧، ١٢٨.

دلّ على أنّه هو، وأمّا المُنزَّل منزلةَ ما هو هو، فنحو قولهم: "أبو يوسفَ أبو حَنِيفَة"؛ فأبو يوسف ليس أبا حنيفة، إنّما سدّ مَسَدَّه في العلم، وأغنى غَناءَه."(١)

ومما يؤكد اهتمام الماغوسي بالمعنى إلى جانب الصنعة تفضيل بعض الروايات على بعض، كاستحسانه رواية (لو أمشي) على رواية (إذ أمشي) في قول الطغرائي:

تقـــــدَّمتني أنـــــاسٌ كـــــان شَـــــوطُهُمُ

وراءَ خطـــويَ لـــو أمشـــي علـــى مَهَـــلِ

حيث قال: "و يروى (إذ أمشي على مهل)(٢)، و(إذ) ظرف لما مضى من الزمان، والعامل فيه كان، والجملة بعده في محل جر بالإضافة إليه، والرواية الأولى أحسن معنى فتأمله."(٣)

يبدو أن علة استحسان رواية البيت بـ (لو أمشي) تنبعث من استمرار جواب (لو)(٤)، فتقدير جوابها: لو أمشي على مهل ما لحقوني، ففيها دلالة على بُعد

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٢٨ .

(٢) ورد البيت برواية(إذ أمشي) في ديوان الطغرائي صـ ٥٥، وكذلك في بعض شروح اللامية، كشرح لامية العجم للدميري صـ ٦، وشرح العكبري عليها صـ٢٢٩، وينظر:خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة الحموي ٢/ ٤٢٣، قال بعض المحققين: ومعنى حكاية الحال أن يُفْرضَ ما كان واقعا في الزمن الماضي واقعا في هذا الزمان، فيعبر عنه بلفظ المضارع. شرح شذور الذهب للجوجري ٢/٢،٦٨٤/٦٨٥، فيتخيل المتكلم وقوعها وقت كلامه –على الرغم من أن زمنها قد فات حقا، وانتهى قبل أن يتكلم . النحو الوافي ٤/ ٣٣٤، والغرض من "حكاية الحال الماضية" هو الإشعار بأهمية القصة، وبصحة ما تضمنته من معنى. النحو الوافي ٤/ ٣٤١ .

(٣) إيضاح المبهم صـ ٢٧٠.

(٤) بخلاف (إذ) فهي تفيد انقطاع الحدث فيما مضى، وهي بعيدة من المجازاة، قال سيبويه: " إذْ " إنما يقع فى الكلام الواجب، فاجتمع فيها هذا وأنك تبتدئ الاسمَ بعدها، فحسن الرفعُ. الكتاب لسيبويه ١٠٧/١، وشرح السيرافي ٤٣١/١.

الوقوع، حيث إن الشاعر قد قصد بُعد لحاقهم به، ولو سعوا بقدر جهدهم، ولكن الزمان قد عاقه عن الجري، حتى صاروا أمامه.(١)

ويؤكد ذلك عبارته عند إعرابه (ولو دهنتني) من قول الطغرائي:

ولا أخِـــــــلُّ بغِـــــــزلان أغازِلُهـــــــا

ولـــو دهنتـــي أســـودُ الغِيـــل بالغيَـــلِ

حيث قال: "قد تستعمل (لو) للدلالة على أن جزاءها مستمر الوجود على كل تقدير في قصد المتكلم؛ وذلك إذا كان شرطها مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء، بل نقيضه أليق وأنسب لاستلزامه فيلزم استمرار وجوده على تقدير عدم الشرط؛ ليكون مع وجوده أولى."(٢)

رابعا ـ موقف أبي جمعة من الضرورة:

الضَّـرُورَة هِـيَ: الخروج عن أصل إلى فرع، بغرض استقامة الوزن في الشعر، وعدم وجود محل صحيح يحمل عليه في النثر .(٣)

وكثيرا ما نجد أبا جمعة يحيل بعض الأمور التي تخالف أصل القاعدة النحوية في أبيات اللامية على الضرورة الشعرية، فمن ذلك مثلا قوله عند توجيه عدم تكرار (لا) النافية للجنس الملغاة، في قول الطغرائي:

وإنْ عَلانِـــيَ مَـــنْ دُونِـــي فـــلا عَجَـــبٌ

لـــي أُســـوةٌ بانحطـــاطِ الشـــمس عـــن زُحَـــلِ

"(فلا)الفاء رابطة لجواب الشرط به، و(لا) هي النافية للجنس، لكنها ألغيت ولم تعمل، أو هي عاملة عمل ليس، ... فإن قيل: لا إذا ألغيت يجب تكريرها، قلنا: إنما يجب تكريرها في السعة، وأما في الضرورة فلا، بدليل قوله: (٤)

(١) ينظر: إيضاح المبهم صـ ٢٦٨ .

(٢) المرجع السابق صـ ٢١٣.

(٣) يراجع: سر صناعة الإعراب ٥٤/٢، ٥٥ .

(٤) شطر بيت نسبه سيبوية لرجل من بني سلول وتمامه:

حياتُـــــك لا نفـــــعٌ وموتُـــــك فـــــاجِعُ

على أنها جاءت غير مكررة في قولهم: لا نولك أن تفعل في السعة، ولهذا جوز أبو العباس المبرد، وابن كيسان عدم وجوب تكرارها ."[١]

أما عدم تكرار (لا) في البيت (لا نفعٌ) فالذي سوّغه أنّ ما بعده يقوم مقام التكرير في المعنى؛ لأنّ قوله: حياتُك لا نفعٌ، وموتُك فاجعُ، بمعنى: (لا نَفْعٌ ولا ضَرَرٌ)، ومثله في بيت الطغرائي فقوله(لي أسوة) يدل على التكرار و يؤكد نفي التعجب، أي: فلا عجب ولا استغراب، فلي أسوة، قيل: ردا على من قال بالضرورة فيها: هذا كلام لا يجوز لك أن تأخذ به؛ لأن المصير إلى الضرورة أمر لا يجوز ارتكابه إلا حين لا يكون للكلام محل صحيح يحمل عليه، وبناء عليه فـ (لا) في بيت الطغرائي عاملة عمل ليس على الأصح . [٢]

وأما عدم التكرار في قولهم: (لا نولك)؛ فلأنه ضمن معنى لا ينبغي لك، و(لا) إذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها؛ لأنه في معنى النكرة[٣]

وما قاله أبو جمعة هو رأي سيبويه، حيث قال في باب ما إذا لحقته (لا) لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحق: "وقالوا: لا نَوْلُك أن تفعل؛ لأنهم

=

وأنـــــتَ امـــــرؤٌ منَّـــــا خُلقـــــتَ لغيرِنـــــا

حياتُـــــك لا نفـــــعٌ وموتُـــــك فـــــاجِعُ

ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٠٥) ، وللضحاك بن هنّام الشاعر، فيُ حضَين بن المُنذِر الرَّفاشي، في الاشتقاق .أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون . دار الجيل، بيروت – لبنان . الأولى، ١٤١١ هـ – ١٩٩١م صـ ٣٥٠ .، والبيت من الطويل، وهو من شواهد المقتضب ٤/ ٣٦٠، والمفصل في صنعة الإعراب صـ ١١٠، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٥/ ٢٨٥ .

(١) إيضاح المبهم صـ٢٧٦.

(٢) ينظر: الإنصاف مسألة اسم (لا) المفرد النكرة ٣٠٣/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١١٤، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٤٠/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٣٩/١.

جعلوه معاقِباً لقوله: لا ينبغي أن تفعل كذا وكذا، وصار بدلاً منه، فدخل فيه ما دخل في ينبغي، كما دخل في (لا سلامٌ) ما دخل في سلّم." (١)

مراده: أنهم لم يُكرِّروا(لا)؛ من حيث إنهم أجروه مُجْرَى(لا ينبغي لك)؛ لأنّه في معناه، كما قالوا: لا سلامٌ عليك، فلم يكرّروا، لأنّه في معنى (لا سلّم الله عليك)(٢)

وقال أيضا:"واعلم أنه قبيح أن تقول: مررتُ برجل لا فارسٍ، حتى تقول: لا فارسٍ ولا شجاع ... وقد يجوز على ضعفه، في الشعر، قال رجلٌ من بني سَلول:(٣)

وأنـــتَ امـــرؤٌ منَّـــا خُلقـــتَ لغيرِنـــا

حياتُـــك لا نفـــعٌ وموتُـــك فـــاجِعُ

كما نجد أبا جمعة يحيل على الضرورة بحجة رعاية الوزن كتقديم الجار والمجرور (في الدنيا)على الجار والمجرور (على رجل) في قول الطغرائي:

فَإِنّمَـــا رَجُـــلُ الـــدُّنْيَا وَوَاحِـــدُهَا

مَـــنْ لا يُعَـــوّلُ فِـــي الـــدُّنْيَا عَلَـــى رَجُـــلِ

حيث :" في الدنيا: يتعلق بـ يعوّل (على رجل) يتعلق به أيضا ...وإنما قدم المجرور الأول على الثاني؛ لضرورة الوزن، أو للاهتمام به من حيث إن الكلام فيه." (٤)

وكذلك فعل في تقديم (منها)على (وجل) في قول الطغرائي:

وحُسْـــنُ ظنّـــكَ بِالأَيَّـــامِ معْجِـــزَةٌ

فَظـــنَّ شَـــرًّا وَكُـــنْ مِنْهَـــا عَلَـــى وَجَـــلِ

حيث قال:"منها: يتعلق بـ (وجل)، قدم عليه لرعاية الوزن، (٥)

(١) الكتاب ٢/ ٣٠٢ .
(٢) شرح ابن يعيش على المفصل٢/ ١١٣
(٣) البيت سبق تخريجه .
(٤) إيضاح المبهم صـ ٢٨٩.
(٥) المرجع السابق صـ ٢٩٣.

ومثله قوله عند إعراب (على الأسرار مطلعا) في قول الطغرائي:

و يـــا خبيـــراً علـــى الأســـرار مُطّلِعـــاً

اصْـمُتْ ففـي الصَّـمْتِ مَنْجـاةٌ مـن الزَّلَـلِ

"(على الأسرار) يتعلق بـ (مطلعا) قدم عليه؛ لرعاية الوزن " [١]

ومثله ما قاله في إسكان الياء حال النصب من(مثاني) في قول الطغرائي:

فـــادرأْ بهـــا فـــي نحـــورِ البِيـــد جافلـــةً

معارضـــاتٍ مثـــاني اللُّجـــمِ بالجُـــدَلِ

حيث قال: "(مثاني) مفعول باسم الفاعل، أي معارضات ولم يظهر النصب فيه للضرورة، وقد نظره بقول النابغة: [٢]

رَدَّتْ عليـــــــه أقاصِـــــــيه ولَبَّـــــــده

وقول رؤبة: سوَّي مساحيهنَّ تَقْطيطَ الْحُقَقْ [٣]

فعدم ظهور النصب في بيت الطغرائي اقتضته ضرورة الحفاظ على الوزن، فالبيت من بحر البسيط، ولو ظهر النصب على الياء في(مثاني) لاختلت التفعيلة بزيادة حركة . [٤]

---

(١) المرجع السابق صـ ٣٢١ .

(٢) صدر بيت من البسيط للنابغة في ديوانه صـ ١٠، وعجزه (ضَرْبُ الوَلِيدَةِ بالمِسْحاةِ فِي الثَّأَدْ) ، ينظر: المقتضب ٤/ ٢١، وعمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس صـ ١٣٤، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ٢١٥٢/٤ .

(٣) إيضاح المبهم صـ٢٣١، ٢٣٢، والبيت من الرجز وهو لرؤبة في ديوانه (مجموع أشعار العرب) تحقيق . وليم بن الورد . دار ابن قتيبة للطباعة والنشر. الكويت صـ١٠٦، والكتاب لسيبويه ٣٠٦/٣، والمقتضب ٤/ ٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٤٨٦ .

(٤) تقطيع الشطرة مستقيم على هذه الصورة: (معارضا / تمثا / نللجمبل / جدل) وهي على (متفعلن/ فاعلن/ مستفعلن/ فعلن)، ولو ظهرت فتحة الياء لكانت التفعيلة (نيللجمبل) (متف عا لتن) وهي غير مستعملة في البسيط ولا في غيره .

وقد يعبر بلفظ الشذوذ، وذلك كقوله تعليقا على قول حسان: [١]

علـــــى مَـــــا قَـــــامَ يَشْـــــتمنِي لئـــــيم

بإثبات ألف ما الاستفهامية مع الجار (على ما)، حيث قال: "ثبوتها نادر لا يعتد به، وأما البيت فمحمول على الشذوذ." [٢]

فظاهر قوله (نادر لا يعتد به) [٣] يفيد أنه، وإن كان القياس حذف ألف (ما) الاستفهامية المجرورة، منعا للالتباس بينها وبين الخبرية، إلا أن ثبوتها وارد عن بعضهم، لكنه نادر؛ لخروجه عن قياس القاعدة الكتابية، كما يشعر قوله عن ثبوت ألف (ما) في البيت بأنه محمول على الشذوذ، لأنه لغة قوم من العرب، يرشدنا إلى ذلك قول ابن جني: " وهذا أضعف اللغتين، أعني إثبات الألف في (ما) الاستفهامية، إذا دخل عليها حرف جر". [٤]

وقد يورد الماغوسي بيتا فيه ضرورة بغرض التنبيه على ضعفه، وعدم الأخذ به، وإقرار القاعدة المستقرأة من كلامهم، كما فعل عند حديثه عن (أن) المخففة من الثقيلة، حيث أورد بيتا فيه اسم (أن) المخففة من الثقيلة مصرحا به، غير ضمير شأن، وخبرها مفرد، وهو قول الشاعر:[٥]

---

(١) صدر بيت من بحر الوافر لحسان بن ثابت في ديوانه. طبعة دار الكتب العلمية صـ٩٠، وعجزه: (كخنزير تمرغ فِي رماد) ينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ٢٩٧، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو ٢/ ٦٣٥، وهمع الهوامع ٣/ ٤٦١، والشاهد فيه إثبات ألف (ما) الاستفهامية المجرورة ضرورة، للحفاظ على تفعيلة البيت، إذ لو حذفت الألف لدخل التفعيلة (العقل) فتصير (مفاعتن) وهو قبيح .

(٢) إيضاح المبهم ص ١٠٩.

(٣) قال ابن هشام: "وكما لَا تحذف الْألف فِي الْخَبَر لَا تثبت فِي الِاسْتِفْهَام، وَأما قِرَاءَة عِكْرِمَة وَعِيسَى (عَمَّا يتساءلون) فنادر وَأما قَول حسان:

(على مَا قَامَ يَشْتمنِي لئيم كخنزير تمرغ فِي دمان) فضرورة". مغني اللبيب صـ ٣٩٤ .

(٤) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ٢/٣٤٧.

(٥) سبق تخريج البيت .

بأنْـــــك ربيـــــع وغيـــــث مَرِيْـــــعٌ

وأنْـــــك هنـــــاك تكـــــون الثِّمـــــالا

وقال تعليقا عليه: "ذلك ضرورة نادرة في كلامهم جدا، بحيث لا يَرد نقضا على القواعد المستقرأة منه "[1]

(١) إيضاح المبهم صـ ٢٦٣.

الخاتمة

توصل البحث في شخصية الماغوسي النحوية إلى مجموعة من النتائج منها:

- أسلوب الماغوسي في عرض المسألة النحوية وتوجيهاته الإعرابية ينبئ عن شخصية نحوية واثقة، فهو ليس مجرد ناقل لآراء من سبقه، بل يناقش و يختار منهاما يتفق مع فكره النحوي، ويرد منها ما يراه ضعيفا، أو لا يستقيم المعنى عليه، كما يهتم بتطبيق القواعد، والخلافات النحوية على أبيات اللامية، وكأنها من عصور الاحتجاج.
- ثقة الماغوسي في اختياراته وانتصاراته لما يتفق مع اتجاهاته، وجرأته في ردوده واعتراضاته على ما يخالف اتجاهاته . كانت تظهر في عباراته التي ينثرها هنا وهناك، من مثل قوله (وهو الحق . وهو المعتمد عليه من أقوال النحاة . والمذهب الأول أسد[1]، وقوله: (قلنا ذلك غير لازم . خلف من القول، كلام صدر عن غير روية فاسد).[2]
- العامل اللفظي هو الأصل في الإعمال عند أبي جمعة؛ لصحة التعليق به، ولا يلجأ إلى العامل المعنوي إلا للضرورة، وشرط الإعمال فيهما الاقتضاء والطلب.
- اهتمام أبي جمعة بالمعنى إلى جانب الصنعة سمة بارزة في فكر أبي جمعة النحوي، فهو يعول عليه كثيرا في توجيهاته الإعرابية لأبيات اللامية.
- أسلوب الفنقلة مظهر من مظاهر الحجاج عند أبي جمعة فهو يعتمد عليه في تأييد بعض الآراء ورد بعضها، فضلا عن تعليلاته التي تصاحب الآراء أو الأوجه الإعرابية التي تتفق مع فكره .

(١) ينظر:إيضاح المبهم صـ ١٣٦، ١٤٠، ١٤٢، ٢١٣ .
(٢) ينظر:المرجع السابق صـ ١٠٥، ١٧٧، ٢٣٦، ٣١١ .

- عدم العناية بنسبة كثير من الشواهد الشعرية إلى قائليها، وكذلك عدم نسبة بعض الآراء إلى أصحابها، كانت من أهم المآخذ التي يمكن أن تؤخذ على أبي جمعة في كتابه إيضاح المبهم .

مراجع البحث

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسى. تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان . مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب . الأولى ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م . مطبعة المدني .
- أساس البلاغة أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت٥٣٨هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان .الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري . عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ) . دار الجيل بيروت .الطبعة الأولى، ١٩٩٥ .تحقيق: فخر صالح قدارة
- الاشتقاق . أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون . دار الجيل، بيروت – لبنان . الأولى، ١٤١١ هـ – ١٩٩١م
- أصول التفكير النحوي . د. علي أبو المكارم . دار غريب . ٢٠٠٧م .
- الأصول في النحو . أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج(٣١٦هـ) تحقيق . عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- الأعلام . خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ). دار العلم للملايين .الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م
- الاقتراح في أصول النحو . عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح) . دار القلم، دمشق . الأولى، ١٤٠٩ – ١٩٨٩ م
- أمالي ابن الحاجب . عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي(٦٤٦هـ) تحقيق: د. فخر صالح سليمان

قدارة . دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩م

- أمالي ابن الشجري ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري(ت٥٤٢هـ) تحقيق: محمود محمد الطناحي . مكتبة الخانجي القاهرة . الطبعة الأولى ١٤١٣هـ
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين . عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (تـ ٥٧٧هـ) . المكتبة العصرية . الأولى ٢٠٠٣م
- إيضاح المبهم من لامية العجم . أبو جمعة سعيد بن مسعود الماغوسي ١٠١٧هـ تحقيق د. محمد مسعود جبران . دار المدار الإسلامي . الأولى ٢٠٠٩م
- تاج العروس من جواهر القاموس محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ) دار الفكر – بيروت . الأولى١٤١٤هـ
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين .أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين . دار الغرب الإسلامي . الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل . أبو حيان الأندلسي . تحقيق د حسن هنداوي . دار القلم دمشق .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين(ت ٦٧٢هـ) تحقيق:محمد كامل بركات . دار الكتاب العربي للطباعة والنشر . ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م .
- التصريح بمضمون التوضيح . خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد(٩٠٥هـ) . دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان . الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م
- تفسير الطبري . محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر مؤسسة الرسالة الطبعة:

الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ـ محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش(تـ ٧٧٨ هـ) ـ دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين ـ دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية ـ الأولى، ١٤٢٨ هـ
- تهذيب اللغة محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ) تحقيق: محمد عوض مرعب دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك . أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي(ت٧٤٩هـ) تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الأولى ٢٠٠٨م.
- الجمل في النحو الجمل في النحو . أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ) تحقيق: د. فخر الدين قباوة .الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م
- الجنى الداني في حروف المعاني أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ) تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل . دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان . الأولى ١٩٩٢م
- الحماسة البصرية علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري (ت ٦٥٩هـ) تحقيق: مختار الدين أحمد عالم الكتب - بيروت
- الحيوان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت ٢٥٥هـ) دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ
- خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري (ت ٨٣٧هـ) تحقيق: عصام شقيو دار ومكتبة الهلال-بيروت، دار البحار - بيروت الطبعة: الطبعة الأخيرة ٢٠٠٤م

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي، القاهرة . الرابعة، ١٩٩٧م
- الخصائص . أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(٣٩٢هـ) . الهيئة المصرية العامة للكتاب . الرابعة.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني . أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار(تـ ٤٧١هـ) تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر . مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة ـ الثالثة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م
- ديوان أبي النجم العجلي تحقيق .محمد أديب عبد الواحد جمران . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ٢٠٠٦م
- ديوان أبي طالب. جمع د. محمد التونجي . دار الكتاب العربي . الأولى ١٩٩٤م
- ديوان الأحوص (شعر الأحوص الأنصاري) جمع عادل سليمان جمال . مكتبة الخانجي . الثانية
- ديوان الطغرائي . الحسين بن علي بن محمد بن عبد الصمد الطغرائي ٥١٣هـ . مطبعة الجوائب بقسطنطينة ١٣٠٠هـ
- ديوان العباس بن الأحنف في ديوانه . تحقيق عاتكة الخزرجي . دار الكتب المصرية ١٩٥٤م
- ديوان المعاني أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ) دار الجيل – بيروت
- ديوان النابغة . تحقيق عباس عبد الساتر. دار الكتب العلمية . الثالثة
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب . تحقيق د. نعمان محمد أمين طه . دار المعارف . الثاثة
- ديوان حسان بن ثابت . دار الكتب العلمية. الثانية ١٩٩٤م

- ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب) تحقيق . وليم بن الورد . دار ابن قتيبة للطباعة والنشر .
- ديوان عنترة بن شداد تحقيق . محمد سعيد مولوي .المكتب الإسلامي
- ديوان لبيد بن ربيعة في ديوانه تحقيق حمدو طماس . دار المعرفة . بيروت . لبنان . الأولى ٢٠٠٤م
- ذيل وفيات الأعيان المسمى (درّة الحجال فى أسماء الرّجال). أبو العبّاس أحمد بن محمّد المكناسى الشّهير بابن القاضى (٩٦٠ – ١٠٢٥ هـ).تحقيق: الدكتور محمد الأحمدى أبو النور . دار التراث (القاهرة) – المكتبة العتيقة (تونس). الطبعة: الأولى، ١٣٩١ هـ – ١٩٧١م
- رسالة الملائكة أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان، أبو العلاء المعري، التنوخي (ت ٤٤٩هـ) تحقيق: عبد العزيز الميمني دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان الطبعة: الأولى، – ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣ م
- سر صناعة الإعراب – أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت ٣٩٢هـ) . دار الكتب العلمية بيروت–لبنان . الأولي ٢٠٠٠م
- شرح أبيات مغني اللبيب . عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ – ١٠٩٣ هـ) .تحقيق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق .دار المأمون للتراث، بيروت .الطبعة الثانية١٣٩٣ – ١٤١٤ هـ
- شرح أشعار الهذليين . صنعة أبي سعيد السكري . تحقيق عبد الستار فراج ومحمود شاكر . مطبعة المدني
- شرح التسهيل . جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك.تحقيق الدكتور.عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون . هجر للطباعة والنشر . القاهرة . الأولى ١٩٩٠م
- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب . الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ٦٨٦ هـ . تحقيق د. يوسف حسن عمر . ١٣٩٥ – ١٩٧٥ م . جامعة قار يونس – ليبيا

- شرح الكافية الشافية . محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين(ت ٦٧٢هـ) تحقيق د عبد المنعم أحمد هريدي . جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة . الطبعة الأولى.
- شرح المفصل للزمخشري . يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع(ت ٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب . دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان . الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
- شرح ديوان أبي تمام. للخطيب التبريزي . تحقيق راجي الأسمر . دار الكتاب العربي . الثانية ١٩٩٤م
- شرح شافية ابن الحاجب . محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت٦٨٦هـ) حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة:محمد نور الحسن – محمد الزفزاف – محمد محيى الدين عبد الحميد – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان عام النشر: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م
- شرح شذور الذهب . شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي(ت٨٨٩هـ)تحقيق نواف بن جزاء الحارثي . عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ـ الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م
- شرح كتاب سيبويه لأبى سعيد السيرافى . تحقيق الدكتور/ رمضان عبد التواب .وآخرين . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م
- شرح لامية العجم (وهو مختصر شرح الصفدي المسمى الغيث المسجم) . كمال الدين، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدَّمِيري أبو البقاء الشافعي (ت٨٠٨هـ) .تحقيق: الدكتور جميل عبد الله عويضة . ١٤٢٩هـ /٢٠٠٨م.
- شعر عبد الله بن الزبير الأسدي – جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية . أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي(٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار . دار العلم للملايين – بيروت . الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.
- صحيح البخاري . محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي . تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر . دار طوق النجاة . الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ
- العقد الفريد. أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (ت٣٢٨هـ) دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ
- علل النحو . محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الوراق(٣٨١هـ) تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش . مكتبة الرشد – الرياض . السعودية . الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م
- عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت٣٣٨هـ) تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي . دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر، الأولى ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م
- الغيث المسجم في شرح لامية العجم للشيخ صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي . المطبعة البهية الأزهرية ١٣٠٥هـ
- الفصول المفيدة . صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (تـ ٧٦١هـ) تحقيق حسن موسى الشاعر . دار البشير – عمان . الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م
- الكافية في علم النحو . ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي(٦٤٦ هـ) تحقيق د.صالح عبد العظيم الشاعر . تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر . مكتبة الآداب – القاهرة . الأولى، ٢٠١٠ م
- الكتاب ـ عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب

سيبويه(١٨٠هـ) تحقيق . عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي، القاهرة . الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله(ت ٥٣٨هـ) تحقيق: عبد الرزاق المهدي . دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- اللباب في علل البناء والإعراب . أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين(ت٦١٦هـ) تحقيق د. عبد الإله النبهان . دار الفكر - دمشق . الأولى، ١٩٩٥م.
- لسان العرب . محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (٧١١هـ) . دار صادر - بيروت . الثالثة - ١٤١٤هـ
- مسائل خلافية في النحو للعكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت٦١٦هـ) تحقيق: محمد خير الحلواني . دار الشرق العربي - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م
- المستوفي في النحو . لكمال الدين أبي سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان . تحقيق د. محمد بدوي المختون . دار الثقافة العربية ١٩٨٧م
- مسند الإمام أحمد بن حنبل ـ أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون ـ مؤسسة الرسالة . الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م
- معانى القرآن للأخفش . أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة . مكتبة الخانجي، القاهرة الأولى١٩٩٠م
- معاني القرآن ـ أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء(٢٠٧هـ)تحقيق . أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي . دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر . الأولى

- معاني النحو . د.فاضل صالح السامرائي . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن . الأولى، ١٤٢٠ هـ –٢٠٠٠م
- معجم المؤلفين .عمر رضا كحالة . مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام(ت ٧٦١هـ) تحقيق د. مازن المبارك. محمد علي حمد الله . دار الفكر – دمشق . السادسة، ١٩٨٥م
- المفصل في صنعة الإعراب أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ) تحقيق د. علي بو ملحم . مكتبة الهلال – بيروت . الأولى، ١٩٩٣م
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية(شرح ألفية ابن مالك) ـ أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي(ت٧٩٠ هـ) تحقيق مجموعة من المحققين . معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة
- الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- المقتضب . محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد(٢٨٥هـ) تحقيق . محمد عبد الخالق عضيمة . عالم الكتب – بيروت.
- منازل الحروف علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت٣٨٤هـ) تحقيق: إبراهيم السامرائي . دار الفكر – عمان
- نتائج الفكر أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي(ت ٥٨١هـ) . دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى: ١٤١٢ – ١٩٩٢ م
- النحو الوافي . الأستاذ .عباس حسن(١٣٩٨هـ) دار المعارف . الطبعة الخامسة عشرة
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(٩١١هـ) تحقيق . عبدالحميد هنداوي . المكتبة التوفيقية – مصر

فهرس البحث

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٣٩٩٦
تمهيد (أبو جمعه وكتابه إيضاح المبهم)	٣٩٩٨
المبحث الأول **الفكر النحوي عند أبي جمعة**	**٤٠٠٧**
ماهية الفكر النحوي	٤٠٠٧
أولا. التمثيل بأبيات اللامية وتطبيق خلافات النحاة حولها	٤٠٠٨
ثانيا. أدلة النحو عند أبي جمعة	٤٠١٣
ثالثا. اختياراته	٤٠٢٧
رابعا . اعتراضاته	٤٠٣٧
المبحث الثاني **التوجيه الإعرابي عند أبي جمعة**	**٤٠٤٠**
أولا ـ العامل النحوي	٤٠٤٠
ثانيا ـ أسلوب الفنقلة (المقاولة)	٤٠٤٥
ثالثا . أثر المعنى في التوجيه الإعرابي	٤٠٤٩
رابعا ـ موقف أبي جمعة من الضرورة .	٤٠٦٦
الخاتمة .	٤٠٧٢
مراجع البحث .	٤٠٧٤
فهرس البحث.	٤٠٨٣